

النحو
المرحلة الثانية
ميثم العقيلي

مقدمة

وفيها مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: تعريف علم النحو:

عرفنا علم النحو في المرحلة السابقة بأنه العلم بقواعد يعرف بها أحوال أواخر الكلمة بحسب اختلاف العوامل الداخلة عليها في الكلام. وفي المقام فقد ذكرت لتعريف علم النحو جملة من التعاريف ومنها ثلاثة:

1- قال ابن السراج: هو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب¹.

يرد عليه: أنه تعريف بمصادر النحو وبيان للهدف من تدوينه ودراسته.

2- قال ابن عصفور: علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي يأتلف منها².

يرد عليه: مضافا لما تقدم من أنه غير مانع من دخول مسائل علم الصرف وغير علم الصرف من علوم العربية بقرينة أخذه لقيد المقاييس بمعنى القواعد الكلية.

3- قال الفاكهي: علم بأصول يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء³.

¹ الأصول في النحو ، ابن السراج ، 1 / 37 .

² المقرب ، ابن عصفور ، 1 / 45 .

³ الحدود النحوية ، الفاكهي ، نقلا عن حاشية الإيضاح في علل النحو ، ص 89 .

يرد عليه: أنه على الرغم من سلامته من المحذور المتقدم من دخول الاغيار ولكنه غير جامع لمسائل علم النحو التي تتعدى مسائل الاعراب والبناء والتي يجمعها القيد المطروح من قبلنا وهو الكلمة بحسب اختلاف العوامل الداخلة عليها في الكلام.

المبحث الثاني: تعريف الكلمة:

سبق وأن استعرضنا في المرحلة السابقة في تعريف الكلمة الاصطلاحي تعريفين:

الأول: لفظ وضع لمعنى مفرد.

والثاني: قول مفرد.

فهنا تساؤلات أربعة باعتبار القيود التي اشتمل عليها هذان التعريفان:

التساؤل الأول: لماذا أخذ في التعريف الأول للكلمة قيد اللفظ بمعنى الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية؟.

وجوابه: أن فائدة أخذ قيد اللفظ في التعريف الأول هي الشمول والعموم لكلا قسمي اللفظ من اللفظ من حيث دلالته على معنى:

1- اللفظ الموضوع لمعنى كلفظ (زيد).

2- اللفظ المهمل الذي لا يدل على معنى كلفظ (ديز) مقلوب (زيد).

وكلا هذين القسمين منطبق على حقيقة الكلمة.

التساؤل الثاني: لماذا أخذ في التعريف الأول للكلمة قيد الوضع بمعنى أن تكون الكلمة موضوعة بالوضع العربي الخاص؟.

وجوابه: أن فائدة أخذ قيد الوضع في التعريف الأول هي إخراج الكلمات المهملة التي لا تدل على معنى من دائرة الكلمات, وذلك لأنهم عندما عرفوا الكلمة بكونها لفظاً, واللفظ شامل لقسمين من الموضوع والمهمل - كما تقدم - فلكي نخرج اللفظ المهمل أتينا بقيد الوضع.

ولكنه كما ترى فإنه لا حاجة لإخراج الكلمات المهمة بسبب خروج هذه الكلمات بقيد القول المختص بالكلمات الموضوعية دون الكلمات المهمة.

التساؤل الثالث: لماذا أخذ في التعريف الثاني للكلمة قيد القول ؟.

وجوابه: أن فائدة أخذ قيد الوضع في التعريف الثاني هي الكشف والبيان عن حقيقة الكلمة بسبب أن قيد الوضع جنس قريب للكلمة بخلاف قيد اللفظ الموجب للإيهام والغموض بسبب أن قيد اللفظ جنس بعيد للكلمة.

التساؤل الرابع: لماذا أخذ في كلا تعريفَي الكلمة قيد المفرد ؟.

وجوابه: أن فائدة أخذ قيد المفرد في كلا التعريفين هي إخراج الجملة المركبة من اثنين فصاعداً بينما المفرد معناه واحد المنطبق على حقيقة الكلمة.

المبحث الثالث: صور تركيب الكلام:

إن هناك عدة صور وحالات لتركيب وائتلاف الكلام من مجموعة من الكلمات , ومن هذه الصور ستة:

الصورة الأولى: أن يتألف الكلام من اسمين: وفيه موارد أربعة:

1- أن يكون الاسمان مبتدأ وخبراً, نحو:

- زيد قائم.

(زيد) مبتدأ مرفوع بالضممة.

(قائم) خبر مرفوع بالضممة.

2- أن يكون الاسمان مبتدأ وفاعلاً سد مسد الخبر, نحو:

- أقائم الزيدان.

(أقائم) الهمزة حرف استفهام, (قائم) مبتدأ مرفوع بالضممة.

(الزیدان) فاعل لاسم الفاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى سد مسد الخبر.

3- أن يكون الاسمان مبتدأ ونائباً عن فاعل سد مسد الخبر, نحو:

- أمضروب الزیدان.

(أمضروب) الهمزة حرف استفهام. (مضروب) مبتدأ مرفوع بالضممة.

(الزیدان) نائب فاعل لاسم المفعول مرفوع بالألف لأنه مثنى سد مسد الخبر.

4- أن يكون الاسمان اسم فعل وفاعله, نحو:

- هيهات العقيق.

(هيهات) اسم فعل مبني على الضم.

(العقيق) فاعل لاسم الفعل مرفوع بالضممة.

الصورة الثانية: أن يتألف الكلام من فعل واسم, وفيه موردان:

1- أن يكون الاسم فاعلاً, نحو:

- قام زيد.

2- أن يكون الاسم نائباً عن الفاعل, نحو:

ضرب زيد.

الصورة الثالثة: أن يتألف الكلام من جملتين, وفيه موردان:

1- جملة الشرط وجملة جزاء الشرط, نحو:

- إن قام زيد قمت.

(قام زيد) جملة الشرط.

(قمت) جملة جواب الشرط.

2- جملة القسم وجملة جواب القسم, نحو:

- أحلف بالله لزيد قائم.

(أحلف بالله) جملة القسم.

(لزيد قائم) جملة جواب القسم.

الصورة الرابعة: أن يتألف الكلام من فعل واسمين, نحو:

- كان زيد قائماً).

(كان) فعل ناقص.

(زيد) اسم كان مرفوع بالضممة.

(قائماً) خبر كان منصوب بالفتحة.

الصورة الخامسة: أن يتألف الكلام من فعل وثلاثة أسماء, نحو:

- علمت زيدا فاضلاً.

(علمت) علم فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. (التاء) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

(زيداً) مفعول به أول منصوب بالفتحة.

(فاضلاً) مفعول به ثاني منصوب بالفتحة.

الصورة السادسة: أن يتألف الكلام من فعل وأربعة أسماء, نحو:

- أعلمت زيدا عمرواً فاضلاً.

(أعلمت) الهمزة للتعدية. (علم) علم فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. (التاء) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

(زيداً) مفعول به أول منصوب بالفتحة.

(عمرواً) مفعول به ثان منصوب بالفتحة.

(فاضلاً) مفعول به ثالث منصوب بالفتحة.

الباب الأول

أقسام الكلمة

وفيه فصول ثلاثة:

الأول: الاسم.

الثاني: الفعل.

الثالث: الحرف.

الفصل الأول

الاسم

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: تعريف الاسم:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف الاسم باصطلاح النحاة بأنه ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان. وهذا هو التعريف المشهور بينهم حيث ذكر فيه النحويون تعاريف كثيرة, ومنها ثلاثة:

- 1- ما دل على معنى وكان ذلك المعنى شخصا أو غير شخص.
 - 2- ما استحق الإعراب في أول وضعه.
 - 3- كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه.
- وكيف كان فإن مثل هذه التعاريف وليسست تعاريف حقيقية وإنما تعاريف لفظية من أجل شرح اللفظ وتقريب المعنى إلى الذهن.

المبحث الثاني: علامات الاسم:

للاسم علامات ثلاثة مضافاً للعلامات الثلاثة المتقدمة في المرحلة السابقة:

- 1- الإسناد إليه, أي صحة الإخبار والحديث عن الاسم, ومثاله:

- دخل عمار.

(عمار) اسم لأنك قد أخبرت وحدثت عنه بالدخول.

- 2- النداء: أي مجي الكلمة بعد حرف النداء. ومثاله:

- يا رجل تمهل في سيرك.

(رجل) اسم منادى مبني على الفتح في محل نصب.

- 3- التصغير: أي مجي الكلمة مصغرة. نحو:

- هذا كتيب.

(كتيب) اسم مصغر لكلمة (كتاب).

المبحث الثاني: تقسيمات الاسم:

ينقسم الاسم الى تقسيمات كثيرة ومنها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: المبني والمعرب:

ينقسم الاسم من حيث البناء والإعراب الى قسمين:

القسم الأول: الاسم المبني:

أنواع الاسم المبني أربعة:

النوع الأول: المبني على الكسر:

وهو الاسم الذي يلزم حالة البناء على الكسر. وله حالتان بحسب الاتفاق على البناء وعدم الاتفاق على البناء:

الحالة الأولى: المتفق على بنائه، مثل اسم الإشارة (هؤلاء)، فإن جميع العرب يكسرون آخره في جميع الأحوال، تقول:

- هؤلاء الطلاب مجدون.

(هؤلاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

- رأيت هؤلاء.

(هؤلاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

- مررت بهؤلاء.

(هؤلاء) اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر.

الحالة الثانية: المختلف في بنائه. ومثاله موردان:

الأول: (حذام): وهو كل علم لمؤنث على وزن (فَعَالٍ) كـ(سَجَاحٍ، وَرَقَاشٍ)، وفيه أقوال ثلاثة:

القول الأول: البناء على الكسر في جميع الأحوال عند الحجازيين. تقول:

- هذه حذام.

(حذام) اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

- رأيت حذام.

(حذام) اسم إشارة مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

-مررت بحذام.

(حذام) اسم إشارة مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر.

القول الثاني: إعراب ما لا ينصرف عند بعض أهل تميم. تقول:

- حضرت حذام.

(حذام) مبتدأ مرفوع بالضممة.

- شاهدت حذام.

(حذام) مفعول به منصوب بالفتحة

-أثنيت بحذام.

(حذام) اسم مجرور بالفتحة بدل عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

القول الثالث: التفصيل عند أكثر بني تميم بين ما كان محتوماً بالراء فمبني على الكسر كالحجازيين، مثل ظفار - اسم بلد في اليمن - وبين ما ليس آخره راء فيعربه إعراب ما لا ينصرف كما تقدم.

الثاني: (أمس): وفيه أقوال ثلاثة:

القول الأول: البناء على الكسر في جميع الأحوال عند أهل الحجاز، وذلك بشروط أربعة:

1- أن لا يكون ظرفاً.

2- أن يكون خالياً من "أل".

3- أن يكون خالياً من الإضافة.

4- أن يكون علماً على اليوم الذي قبل يومك مباشرة.

وأمثلة ذلك تقول:

- مضى أمس بما فيه.

(أمس) اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل.

- تأملت أمس وما فيه.

(أمس) اسم مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

- ما رأيته مذ أمس.

(أمس) اسم مبني على الكسر في محل جر.

القول الثاني: إعراب ما لا ينصرف عند بعض أهل تميم، فيرفعه بالضممة وينصبه ويجره بالفتحة من غير تنوين. تقول:

- مرَّ أمسُ بما فيه.

(أمس) فاعل مرفوع بالضممة.

- قضيت أمسَ في المكتبة.

(أمس) مفعول به منصوب بالفتحة.

- أنهيت عملي مذ أمس.

(أمس) اسم مجرور بالفتحة بدل عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف.

القول الثالث: التفصيل عند أكثر بني تميم بين المنع من الصرف في حالة الرفع، وبين البناء على الكسر في حالي النصب والجر، فلا يدخله في باب الممنوع من الصرف. تقول:

- مرَّ أمسُ بما فيه.

(أمس) فاعل مرفوع بالضممة.

- قضيت أمس في المكتبة.

(أمس) اسم مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

- أكملت واجبي مذ أمس.

(أمس) اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر.

هذا إذا لم يكن (أمس) ظرفاً - كما تقدم - فإن كان (أمس) ظرفاً بمعنى (في) فهو مبني على الكسر عند الفريقين. وإن أُريد به يومٌ ما من الأيام الماضية، أو كان مضافاً أو محلى بال أعرب. تقول:

- أمسنا كان جميلاً.

(أمس) ظرف مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ.

- قضينا أمساً في نزهة.

(أمس) ظرف مبني على الكسر في محل نصب مفعول به.

- سرتني زيارتك أمس.

(أمس) ظرف مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

النوع الثاني: الاسم المبني على الفتح:

وهو الاسم الذي يلزم حالة البناء على الفتح ولا يتغير بسبب دخول العوامل عليه. ومثاله الأعداد من (أحد عشر إلى تسعة عشر) بتذكير العشرة مع المذكر، وتأنيثها مع المؤنث، فهذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين، فلا تتغير بالعوامل. تقول:

- جاء أحد عشر طالباً.

(أحد عشر) اسم مبني على فتح الجزأين في محل رفع فاعل.

- كافأت أحد عشر طالباً.

(أحد عشر) اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به.

- أثبتت على أحد عشر طالباً.

(أحد عشر) اسم مبني على فتح الجزأين في محل جر بحرف الجر.

ويستثنى من الأعداد المتقدمة: (اثنا عشر) فإن صدره يعرب إعراب المثنى بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً. وذلك لأنه ملحق بالمثنى - على تفصيل آت - ويبقى جزؤه الثاني مبنياً على الفتح لا محل له، وذلك لوقوعه موقع نون المثنى التي هي حرف. تقول:

- جاء اثنا عشر طالباً.

(اثنا) فاعل مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. (عشر) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

- رأيت اثني عشر طالباً.

(اثني) مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بالمثنى. (عشر) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

- مررت باثني عشر طالباً.

(اثني) اسم مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنى. (عشر) اسم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

النوع الثالث: الاسم المبني على السكون:

وهو الاسم الذي يلزم حالة البناء على السكون ولا يتغير بسبب دخول العوامل عليه. ومثاله:

- قبل.

- بعد.

- فوق.

- تحت.

- دون.

- أول.

فهذه المذكورات لها حالتان:

الحالة الأولى: البناء على الضم، وذلك بشرط أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. ومعنى ذلك أنك لا تقصد أن المضاف إليه لفظ معين، بل أي لفظ يؤدي المعنى. كقوله سبحانه:

- { لِلّٰهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ }⁴.

(قبل، بعد) مبنيان على الضم في محل جر بحرف الجر.

- { فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِالدِّينِ }⁵.

(قبل، بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل نصب على الظرفية.

الحالة الثانية: الاعراب، وذلك فيما إذا ذكر المضاف. تقول:

- جلست تحت الشجرة.

(تحت) ظرف مكان منصوب بالفتحة.

- جئت من قبل زيد.

(قبل) اسم مجرور بالكسرة.

النوع الرابع: الاسم المبني على السكون:

وهو الاسم الذي يلزم حالة البناء على الضم ولا يتغير بسبب دخول العوامل عليه. وله مثالان:

الأول: (من) وهو اسم مبني على السكون، سواء كانت (من) شرطية. نحو:

⁴ سورة الروم، آية : 4 .

⁵ سورة التين، آية : 7 .

- من يتصدق يُثَبِّ.

(من) اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

أم كانت (من) موصولة. نحو:

- حضر من قام بواجبه.

(من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل.

أم كانت (من) استفهامية نحو:

- من عندك ؟.

(من) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

الثاني: (كم) وهو اسم مبني على السكون, سواء كانت (كم) استفهامية بمعنى أيّ عدد. نحو:

- كم كتاباً عندك ؟.

(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

أم كانت (كم) خبرية بمعنى عدد كثير. نحو:

- كم فقير مات جوعاً.

(كم) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ.

القسم الثاني: الاسم المعرب:

أنواع الإعراب أربعة:

1- الرفع.

2- النصب.

3- الجر .

4- الجزم).

وهي بالنسبة للأسماء والأفعال ثلاثة أقسام :

القسم الأول: تشترك فيه الأسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، تقول :

-الصدقُ لن يخونَ.

(الصدق) مبتدأ مرفوع بالضمّة.

(يخون) فعل مضارع منصوب بالفتحة.

القسم الثاني: تختص به الأسماء، وهو الجر، تقول:

- ذهبت إلى السوق.

(السوق) اسم مجرور بالكسرة.

القسم الثالث: تختص به الأفعال، وهو الجزم، تقول:

- لم أسرق.

(اسرق) فعل مضارع مجزوم بالسكون.

ثم إن لهذه الأقسام الأربعة من الاعراب - الرفع والنصب والجر والجزم - علامات تدل عليها، وهي على نوعين باعتبار ما جرى على مقتضى الأصل المعرب بحركات أصلية، واعتبار مما خرج عن مقتضى الأصل المعرب بحركات فرعية فهنا نوعان:

النوع الأول: علامات الاعراب الأصلية: وهي أربعة:

1- الضمة للرفع.

2- الفتحة للنصب.

3- الكسرة للجر.

4- السكون للجزم.

النوع الثاني: علامة الاعراب الفرعية: وهي سبعة؛ خمسة في الأسماء، واثنان في الأفعال، وهي إجمالاً:

1- الأسماء الخمسة.

2- المثنى.

3- جمع المذكر السالم.

4- جمع المؤنث السالم.

5- الاسم المنوع من الصرف.

6- الأفعال الخمسة.

7- الفعل المضارع المعتل الآخر.

ومحل الكلام خصوص الأسماء المعربة الخمسة:

القسم الأول: الأسماء الخمسة:

وهي أسماء خمسة:

1- أَبُو.

2- أَخُو.

3- حَمُو.

4- فُو بمعنى فم.

5- ذُو بمعنى صاحب.

وبعضهم أضاف اسماً سادساً وهو (هَنْ) بمعنى ما يستقبح فأسماءها بـ (الأسماء الستة). وحكم هذه الأسماء أنها تعرب بالحروف بدل الحركات، فترفع بالواو بدل الضمة، وتنصب بالالف بدل الفتحة، وتجر بالياء بدل الكسرة خروجاً عن مقتضى الأصل في الجميع.

ويشترط في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف نوعان من الشروط؛ عامة تشمل الجميع، وخاصة في بعضها دون بعض فهنا نوعان:

النوع الأول: الشروط العامة: وهي ثلاثة:

الشرط الأول: أن تكون الأسماء الخمسة مفردة. فخرج باشتراط الأفراد موارد ثلاثة:

1- أن تكون الأسماء الخمسة مثناة، فلو كانت مثناة فتعرب إعراب المثنى، ومثاله:

- جاء أبواك.

أبواك فاعل مرفوع بالالف لأنه مثنى.

2- أن تكون الأسماء الخمسة جمعاً مذكراً سالماً، فلو كانت جمعاً فتعرب إعراب جمع المذكر السالم، ومثاله:

- جاء الأبون.

الأبون فاعل مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

3- أن تكون الأسماء الخمسة جمعاً تكسيراً، فلو كانت الأسماء الخمسة جمعاً تكسيراً فتعرب بالحركات الظاهرة، ومثاله:

- جاء الآباء.

الآباء فاعل مرفوع بالضمة.

الشرط الثاني: أن تكون الأسماء الخمسة مكبرة. فخرج لو كانت الأسماء الخمسة مصغرة فلو كانت مصغرة فتعرب بالحركات الظاهرة، ومثاله:

- هذا أبي.

أبي خبر مرفوع بالضممة.

الشرط الثالث: أن تكون الأسماء الخمسة مضافة لغير ياء المتكلم. وهذا الشرط يستبطن أمرين:

1- أن تكون الأسماء الخمسة مضافة، فلو كانت غير مضافة فتعرب بالحركات الظاهرة، ومثاله:

- هذا أب.

أب خبر مرفوع بالضممة.

- رأيتُ أبا.

أبا مفعول به منصوب بالفتحة.

- مررتُ بأب.

أب اسم مجرور بالكسرة.

2- أن تكون إضافة الأسماء الخمسة لغير ياء المتكلم، فلو كانت مضافة لياء المتكلم فتعرب

بحركات مقدرة علي ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال الحَلِّ بحركة المناسبة. ومثاله:

- حَضَرَ أبي.

أبي فاعل مرفوع بالضممة المقدرة.

- احْتَرَمْتُ أبي.

أب مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة.

- أنا لا أَتَكَلَّمُ في حَضْرَةِ أبي.

أب اسم مجرور بالكسرة المقدرة.

النوع الثاني: الشروط الخاصة:

الشرط الأول: فو بمعنى فم. ويشترط فيها أن تخلو من الميم، فلو اتصلت بها الميم فتعرب بالحركات

الظاهرة. وأمثلة ذلك:

- هَذَا فَمٌ حَسَنٌ.

فم خبر مرفوع بالضممة.

- رَأَيْتُ فَمَا حَسَنًا.

فم مفعول به منصوب بالفتحة.

- نَظَرْتُ إِلَى فَمِ حَسَنٍ.

فم اسم مجرور بالكسرة المقدرة.

الشرط الثاني: ذو. ويشترط في ذو شرطان:

1- أن تكون ذو بمعنى صاحب.

2- أن يكون الاسم الذي تضاف إليه ذو اسم جنس ظاهر غير وصف.

- هَذَا ذُو حَسَنٍ.

ذو خبر مرفوع بالضممة المقدرة.

- رَأَيْتُ ذُو حَسَنًا.

ذو مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة.

- نَظَرْتُ إِلَى ذُو حَسَنٍ.

ذو اسم مجرور بالكسرة المقدرة.

القسم الثاني: المثنى:

وهو الاسم الدال على اثنين بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، وصالح للتجريد وعطف مثله عليه. وفيه قيود ثلاثة:

القيد الأول: زيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، أي أن هناك زيادة تلحق المثنى فيخرج بذلك الاسم الدال على اثنين وليست فيه زيادة مثل (شفع) فليس بمثنى. تقول:

- جَائِي طَالِبَانِ.

- شَاهَدَتِ طَالِبَيْنِ.

- سلمت على طالبين.

القيد الثاني: صالح للتجريد: أي أن هناك في المثنى صلاحية تجريده من هذه الزيادة، فتقول:

- جائي طالب.

فيخرج بذلك الاسم الدال على اثنين ولكن لا يصح إسقاط الألف منه، ومثاله:

- اثنان واثنان.

- وكلا وكلتا.

إذ لا يصح أن تقول:

- جاء اثنان.

القيد الثالث: عطف مثله عليه: أي أن هناك في المثنى صلاحية لثن تعطف مثل ذلك اللفظ عليه، فتقول:

- جائي طالب وطالب آخر.

فيخرج بذلك الاسم الدال على اثنين وما لا يصح عطف مثله عليه، ومثاله:

- القمران، القمرين.

إذ يصح تعطف عليه غيره لا مثله فتقول:

- قمر وشمس.

القسم الثالث: جمع المذكر السالم:

وهو الاسم الدال على أكثر من اثنين بزيادة واو ونون في آخره في حالة الرفع وياء ونون في حالتي النصب والجر، وصالح للتجريد وعطف مثله عليه. وفيه قيود ثلاثة على غرار ما تقدم في المثنى.

القسم الرابع: جمع المؤنث السالم:

جمع المؤنث السالم وهو الاسم الدال على أكثر من اثنتين بزيادة ألف وتاء في آخره وصالح للتجريد وعطف مثله عليه. وفيه قيود ثلاثة على غرار ما تقدم في المثنى وجمع المذكر .

وقد يسمى هذا الجمع —(ما جمع بألف وتاء مزيدتين) بمعنى الدلالة على هذا الجمع بسبب وجود الألف والتاء، فيخرج به ما كانت ألفه غير زائدة، أو ما كانت تاؤه غير زائدة، فإنهما جمع تكسير فينصبان بالفتحة على الأصل. وأمثلة ذلك:

— دُعَوَةٌ دعاة.

— قُضِيَّةٌ قضاة.

— صوت أصوات.

— ميت أموات.

بينما التسمية —(جمع المؤنث السالم) تعني ما دل على أكثر من اثنتين من الألفاظ المؤنثة على وجه تسلّم فيها عند الجمع.

ثم إن حكم هذا الجمع أن يرفع بالضمّة على مقتضى الأصل، وينصب بالكسرة بدل الفتحة خروجاً عن مقتضى الأصل، ويجر بالكسرة على مقتضى الأصل. تقول:

— هنّات المحجّبات.

(المحجّبات) مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم.

القسم الخامس: الاسم الممنوع من الصرف:

وهو الاسم المعرب الذي لا يدخله الصرف بمعنى التنوين، وذلك لوجود علامات وعلل مانعة عن التنوين. فيرفع بالضمّة من دون تنوين وينصب بالفتحة من دون تنوين على مقتضى الأصل ويجر بالفتحة بدل الكسرة خروجاً عن مقتضى الأصل.

ثم إن علامات وموانع الصرف تسعة قد جمعت في أحد بيتين من الشعر:

الأول: وَزُنُ الْمُرْكَبِ عُجْمَةٌ تَعْرِيفُهَا * عَدْلٌ وَوَصْفُ الْجَمْعِ زِدْ تَأْنِيَةً

والثاني: اجمع وزن عادلاً أنت بمعرفة * ركب وزد عجمة فالوصف قد كملاً

وأما العلامات والعلل التسعة المانعة من الصرف فهي تسعة:

1- التأنيث. أي إذا كان الاسم مختوماً بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة. تقول:

- بشرني زيد ببشرى.

(بشرى) اسم مجرور بفتحة مقدرة على الألف لأنه ممنوع من الصرف.

- سافرت إلى فيحاء.

(فيحاء) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

2- الجمع، أي إذا كان على صيغة منتهى الجمع على وزن مفاعل أو مفاعيل. تقول:

- لا تجلس في مجالس لا نفع فيها.

(مجالس) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

- لا تمدن يديك إلى دنائير الحرام.

(دنائير) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

3- العلمية والتركيب. أي إذا كان الاسم علماً مركباً تركيباً مزجياً، وهو كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة غير مختوم به (ويه). تقول:

- مررت بحضر موت.

(حضر موت) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

4- العلمية والتأنيث. أي إذا كان الاسم علماً مؤنثاً. تقول:

- مررت بزینب.

(زینب) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

5- العلمية والعجمة. أي إذا كان الاسم علمًا في لغة العجم وكان زائدًا على ثلاثة أحرف. تقول:

- سلمت على إبراهيم.

(إبراهيم) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

6- العلمية والزيادة. أي إذا كان الاسم علمًا مختومًا بالألف والنون الزائدتين. تقول:

- سافرت في رمضان.

(رمضان) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

7- العلمية والعدل. أي إذا كان الاسم علمًا عدلاً بمعنى تحويل الاسم من وزن إلى وزن آخر مع بقاء المعنى الأصلي. تقول:

- مررت بعمر.

(عمر) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

8- العلمية والوزن. أي إذا كان الاسم علمًا مصوغاً على وزن الفعل. تقول:

- مررت بأحمد.

(أحمد) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

9- العلمية والوصف. أي إذا كان الاسم علمًا صفة تقول:

- مررت بسكران.

(سكران) اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

التقسيم الثاني: الصحيح والمعتل:

ينقسم الاسم المعرب من حيث الصحة والاعتلال إلى قسمين:

القسم الأول: الاسم الصحيح الآخر: وهو الاسم المعرب الذي آخره حرف صحيح.

القسم الثاني: الاسم المعتل الآخر: وهو الاسم المعرب الذي آخره حرف علة. وهذا الاسم ينقسم إلى قسمين:

1- الاسم المقصور: وهو الاسم المعرب الذي آخره ألف لازمة. نحو:

- الفتى.

- العصى.

- المصطفى.

قيد الألف بكونها لازمة احترازاً من نحو الزيدان في الرفع. تقول:

- جاء الزيدان.

واحترازاً من نحو أخاك وأباك في النصب تقول:

- رأيت أخاك.

- رأيت أباك.

2- الاسم المنقوص: وهو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة تلي كسرة كمثال:

- القاضي.

- الداعي.

- المرتقي.

قيد اللزوم احترازاً من نحو الزيدان وأخيك تقول:

- رأيت الزيدان.

- مررت بأخيك.

قيد تلي كسرة احترازاً مما آخره ياء ساكن ما قبل الياء فانه معدود من باب الصحيح الآخر نحو:

- نحي.

- ظي.

التقسيم الثالث: النكرة والمعرفة:

ينقسم الاسم باعتبار التنكير والتعريف إلى قسمين:

القسم الأول: النكرة: وهو الاسم الدال على غير معين بنحو الشياخ في جنس. وهذا الجنس على نوعين:

أولهما: جنس موجود في الخارج تعدُّه كلفظ:

- رجل.

فإنه موضوع لهذا النوع البشري المتعدد الموجود في أفراد متعددة في الخارج.

وثانيهما: جنس مقدر وجود تعدده في الخارج. كلفظ:

- شمس.

فإنها موضوع لما كان كوكبًا نهارياً يزيل ظهوره وجود الليل. فحقها أن تصدق على متعدد ولكن ليس لها في الخارج أفراد موجودة ولو وجدت لكان هذا اللفظ صالحاً لها.

القسم الثاني: المعرفة: وهو الاسم الدال على معين. والمعارف على أقسام ستة وهي إجمالاً:

1. الضمائر.

2. العلم.

3. أسماء الإشارة.

4. الأسماء الموصولة.

5. المعارف بأل.

6. المضاف إلى معرفة.

وتفصيلها آت:

القسم الأول: الضمائر:

الضمير وهو لفظ يدل على متكلم ك (أنا). أو مخاطب ك (أنت). أو غائب ك (هو).

وللضمير تقسيمات عديدة, ومنها تقسيمات ثلاثة:

التقسيم الأول: الضمير من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسماً :

القسم الأول : الضمير البارز : وهو ما له صورة في اللفظ، نحو:

- كتبتُ الواجب .

التاء في كتبت ضمير متصل له صورة في اللفظ.

- أنت رجل.

أنت ضمير منفصل له صورة في اللفظ.

القسم الثاني : الضمير المستتر : وهو ما ليس له صورة في اللفظ. وهو نوعان :

النوع الأول: الضمير المستتر وجوباً : وهو الذي لا يحل محله اسم ظاهر ولا ضمير منفصل يرتفع العامل به، نحو:

- أقوم بكتابة درسي.

فاعل (أقوم) ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول مثلاً:

-أقوم خالد.

ولا ضمير منفصل فلا تقول :

-أقوم أنا.

على أن يكون فاعلاً بل هو توكيد للضمير المستتر .

التقسيم الثاني: الضمير البارز من حيث اتصاله وانفصاله قسمان:

القسم الأول: الضمير المتصل : وهو الذي لا يبدأ به في الكلام ولا يقع بعد (إلا). نحو:

- استمعتُ الموعظة.

التاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل , وهو لم يبدأ به الكلام ولم يقع بعد (إلا).

القسم الثاني: الضمير المنفصل : وهو الذي يتبدأ به ويقع بعد (إلا). نحو :

-أنت تؤدب نفسك.

أنت ضمير منفصل، لأنه ابتدئ به. ويصح وقوعه بعد (إلا) نحو :

-لا يقوم بالواجب إلا أنت.

أنت ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل (يقوم) .

التقسيم الثالث: الضمير المتصل من حيث موقعه من الإعراب على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ما يكون في محل رفع, وهو خمسة ضمائر يجمعها كلمة (تواني) :

1- التاء المتحركة. نحو :

- ألقىْتُ في المسجد خطبة.

2- واو الجماعة. نحو :

- المصلون خرجوا من المسجد.

3- ألف الاثنين. نحو :

- الشابان سمعا الخطبة.

4- نون النسوة. نحو :

- أنتن تهذبن أنفسكن .

5- ياء المخاطبة. نحو :

- أنتِ تحبين الحجاب.

القسم الثاني : ما يكون في محل نصب أو جر, وهو ثلاثة يجمعها كلمة (كهي):

1- كاف المخاطب. نحو :

- أمرك دينك باحترام وقتك.

2- هاء الغائب، نحو :

- الفتي ينصحه أبوه .

3- ياء المتكلم: نحو :

- أقمت صلاتي.

القسم الثالث : ما يكون في محل رفع أو نصب أو جر. وهو (نا) . نحو :

-ربنا ارحمنا برحمتك الواسعة.

التقسيم الرابع: الضمير المنفصل من حيث الإعراب قسمان :

القسم الأول: ما يكون في محل رفع، وهي اثنا عشر ضميراً، اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب؛ (أنا) و (أنت) و (هو) وفروعها:

1- أنا.

2- نحن.

3- أنتَ.

4- أنتِ.

5- أنتما.

6- أنتم.

7- أنتن .

8- هو.

9- هي.

10- هما.

11- هم.

12- هن.

القسم الثاني: ما يكون في محل نصب. وهي اثنا عشر ضميراً اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب؛ (إياي) و (إياك) و (إياه) وفروعها:

1- إياي.

2- إيانا.

3- إياكَ.

4- إياكِ.

5- إياكما.

6- إياكم.

7- إياكن.

8- إياه.

9- إياها.

10- إياهما.

11- إياهم.

12- إياهن.

القسم الثاني: العلم:

العلم عبارة عن الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً. وله تقسيمان:

التقسيم الأول: العلم من حيث تشخصه وعدمه قسمان:

1- العلم شخصي: هو الذي يدل على مسمى مشخص ومعين. نحو: زيد, عمر.

2- العلم الجنسي: هو الذي لا يخص واحداً بعينه، وإنما يصلح للجنس كله. نحو: أسامة للأسد, ثعالة للثعلب.

التقسيم الثاني: العلم الشخصي باعتبار وضعه له ثلاثة أقسام :

1- اسم : وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو : علي، فاطمة.

2- كنية : ما أطلق على الذات بعد التسمية وصدّرَ بأب أو أم. نحو: أبو الحسن, أم أبيها.

3- لقب : وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية، وأشعر بمدح كالسجاد. أو أشعر بدم كالجاحظ.

ثم إذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تأخير اللقب عن الاسم، فتقول :

- علي أمير المؤمنين.

وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة لإشعاره بالمدح أو الذم، وهي تتأخر عن الموصوف. أما من حيث إعراب اللقب فيتبع اللقب إعراب الاسم في رفعه ونصبه وجره. على أنه بدل منه أو عطف بيان . سواء كان اللقب والاسم مفردين، نحو: جاء سعيدٌ كرزٌ.

أم كان اللقب والاسم مركبين، نحو: جاء علي زينُ العابدين.

أم كان اللقب والاسم مختلفين إفراداً، نحو: جاء علي زينُ العابدين.

أم كان اللقب والاسم مختلفين تركيباً، نحو: جاء عبدُ الله كرزٌ.

القسم الثالث: أسماء الإشارة:

اسم الإشارة هو الاسم الذي يعين مسماه بإشارة سواء كانت الإشارة حسية كقولنا:

- هذا كتاب نافع.

(كتاب) مشار إليه يعرف بالحس.

أم كانت الإشارة معنوية كقولنا:

- هذا رأي صائب.

(رأي) مشار إليه يعرف بالمعنى.

ثم إن لاسم الإشارة تقسيمين:

التقسيم الأول : ما يشار به باعتبار الأفراد والتذكير وفروعهما له ثلاثة أقسام :

القسم الأول: ما يشار به للمفرد مذكراً كان أو مؤنثاً:

1- هذا: المفرد المذكر.

2- هذي: المفرد المؤنث.

3- هذه: المفرد المؤنث.

القسم الثاني: ما يشار به للمثنى:

1- هذان: المثنى المذكر.

2- هاتان: المثنى المؤنث في حالة الرفع.

3- هاتين: المثنى المؤنث في حالتي النصب والجر.

القسم الثالث: ما يشار به للجمع, وفيه لفظة واحدة وهي (هؤلاء).

التقسيم الثاني : ما يشار فيه من جهة قربه أو بعده له قسمان:

1- ما يشار به للقريب. وتستعمل فيه أسماء الإشارة، من دون زيادة (كاف) أو (لام). نحو: (هذا، هذه).

2- ما يشار به للبعيد، وتستعمل فيه أسماء الإشارة بزيادة الكاف، أو الكاف واللام، نحو: ذاك، ذلك.

القسم الرابع: الأسماء الموصولة:

الاسم الموصول هو الذي يعين مسماه بواسطة الصلة المشتملة على عائد المتمثل بضمير يعود على الاسم الموصول.

ثم للاسم الموصول قسمان:

القسم الأول: الموصول المختص : وهو الذي يختص في الدلالة بنوع معين. وله ألفاظ عشرة:

1- الذي: للمفرد المذكر.

2- التي: المفرد المؤنث.

3- اللذان: المثنى المذكر في حالة الرفع.

4- الذين: المثنى المذكر في حالتي النصب والجر.

5- اللتان: المثنى المؤنث في حالة الرفع.

6- اللتين: المثنى المؤنث في حالت النصب والجر.

7- الذين: جمع المذكر.

8- الألى: جمع المذكر.

9- اللائي: جمع المؤنث.

10- اللاتي: جمع المؤنث.

القسم الثاني: الموصول المشترك: وهو الذي لا يختص في الدلالة بنوع معين، وله ألفاظ ستة:

1- من: العاقل وغير العاقل.

2- ما: العاقل وغير العاقل.

3- أي: اسم موصول مبني على الضم فيما إذا أضيفت وحذف صدر صلتها، وتعرب بالحركات فيما عدا ذلك. تقول:

- سلمت على أيهم أفضل.

(أي) اسم موصول مبني على الضم في محل جر. وصدر صلتها - وهو المبتدأ - محذوف، لأن الأصل: هو أفضل.

كافأت أيهم هو مجتهد،

(أي) مفعول به منصوب بالفتحة .

4- أل: اسم موصول بمعنى الذي بشروط ثلاثة:

الأول: أن تكون مع وصف، وهو ما دل على معنى وذات.

والثاني: أن يكون الوصف صريحاً، وهو الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شيئاً قوياً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة. تقول:

- أعجبنى القارئ.

- تصفحت المكتوب.

- فاز السباقون إلى الخيرات.

والثالث: أن يكون الوصف لغير تفضيل، فإن كان لتفضيل كالأفضل والأعلم، فهي حرف تعريف، وليست موصولة.

5- ذو: اسم موصول وتسمى بـ(الطائية) نسبة الى قبيلة (طيئ). تقول:

6- ذا: اسم موصول بمعنى الذي بشرط أن تسبق بـ (ما) أو (من) الاستفهاميتين. تقول:

- ماذا عملت من الخير؟.

(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (ذا) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر.

- من ذا عندك؟.

(منا) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (ذا) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر.

القسم الخامس: المعرف بأل:

وهو الاسم الذي تدخل عليه حرف التعريف (أل) فتعينه وتكسبه تعريفاً.
 وأنواع (ال) المعرفة ثلاثة:

الأول: العهدية: وهي لتعريف العهد بمعنى الشيء المعهود، وهي التي تدخل على النكرة فتفيد لها درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً. نحو:

- قوله سبحانه: { مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ }⁶.

أي المصباح المذكور في وصف الزهراء عليها السلام .

⁶ سورة النور، آية : 35.

النوع الثاني: الجنسية: وهي لتعريف الجنس لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده. نحو:

- قوله تعالى: { وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ }⁷.

أي : من هذه الحقيقة لا من كل شيء اسمه ماء.

النوع الثالث: الاستغرافية: وهي الداخلة على واحد من الجنس لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها صحة وقوع (كل) موقعها . نحو:

- قوله سبحانه : { وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا }⁸.

أي : كل فرد من أفراد الإنسان ضعيف .

القسم السادس: المضاف إلى معرفة:

وهو الاسم الذي يضاف إلى واحد من المعارف الخمسة المتقدمة, ويسمى المعرف بالمضاف أو المعرف بالإضافة.

ورتبة المضاف في التعريف كرتبة ما أضيف إليه، نحو:

- كتاب جعفر.

رتبة (كتاب) في رتبة (جعفر).

- كتاب هذا.

رتبة (كتاب) في رتبة (هذا).

- كتاب الذي.

⁷ سورة الأنبياء، آية : 30 .

⁸ سورة النساء، آية : 28 .

رتبة (كتاب) في رتبة (الذي).

- كتاب المعلم.

رتبة (كتاب) في رتبة (المعلم).

وهذا مما لا خلاف فيه ولكن هناك في المضاف الى الضمير فهل المضاف الى الضمير في رتبة الضمير أو ليس في رتبة الضمير ؟ . وجوابه قولان يأتيان في المرحلة اللاحقة.

الفصل الثاني

الفعل

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: تعريف الفعل:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف الفعل باصطلاح النحاة بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان. فالفعل يدل بالوضع على شيئين:

الأول: المعنى.

والثاني: الزمان.

ويمكن دلالة الفعل على شيء ثالث وهو المكان، وذلك لأن كل حدث يقع في الخارج لابد أن يكون وقوعه في مكان ما مضافا لوقوعه في زمان ما حتى وإن كانت دلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالته على المكان على تأمل في أصل هذه الدلالة بتفصيل موكول للحلقة اللاحقة.

المبحث الثاني: تقسيمات الفعل:

ينقسم الفعل الى عدة تقسيمات، ومنها تقسيمات أربعة وهي إجمالاً:

1- الماضي والمضارع والأمر.

2- اللازم والمتعدي.

3- المبني للمعلوم والمبني للمجهول.

4- الصحيح والمعتل.

وتفصيلها آت:

التقسيم الأول: ماض ومضارع وأمر:

ينقسم الفعل باعتبار دلالة على الزمان الى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الفعل الماضي:

الفعل الماضي وهو الكلمة الدالة على معنى وحدث في زمان مضى. وله علامتان:

العلامة الأولى: تاء التانيث الساكنة. نحو:

- كتبتُ هند.

العلامة الثانية: تاء الفاعل. نحو:

- كتبتُ الدرس.

أما حكم الفعل الماضي فهو البناء وفقاً لحالات ثلاثة:

الحالة الأولى: البناء على الفتح، وفيها موارد ثلاثة:

1- إذا لم يتصل به شيء، تقول:

- تكلم الخطيب.

(تكلم) فعل ماض مبني على الفتح الظاهر.

2- إذا اتصلت به تاء التانيث الساكنة، تقول:

- نَصَحْتُ زَيْنَبَ أَخْتَهَا.

(نصحت) فعل ماض مبني على الفتح لاتصاله بتاء التأنيث الساكنة. والتاء لا محل لها من الاعراب.

3- إذا اتصلت به ألف الاثنين, تقول:

- الشاهدان قالوا الحق.

(قالا) فعل ماض مبني على الفتح لاتصاله بألف الاثنين. والألف ضمير متصل في محل رفع فاعل.

الحالة الثانية: البناء على الضم. وفيها مورد واحد وهو فيما إذا اتصلت بالفعل الماضي واو الجماعة، تقول:

- الفلاحون زرعوا الأرض.

(زرعوا) فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. وواو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

الحالة الثالثة: البناء على السكون، وفيها مورد واحد وهو فيما إذا اتصل بالفعل الماضي ضمائر الرفع المتحركة، وهي:

1- تاء الفاعل, نحو: (كتبْتُ الدرس).

(كتبْتُ) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل, والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

2- (نا) المتكلم, نحو: استمعنا الدرس.

(استمعنا) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله ببناء المتكلم, والتاء ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل.

3- نون النسوة, نحو: كتبنَ الدرس.

(كتبن) فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة, ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

القسم الثاني: الفعل المضارع:

الفعل المضارع هو ما دل على حدث في زمن الحال أو الاستقبال. وله علامتان:

العلامة الأولى: صحة دخول (لم) عليه. نحو : (لم أذهب للدرس).

العلامة الثانية: ابتداءه بحرف من حروف: (تَأَيُّتُ أو أُنَيْتُ). نحو: (أذهب, يذهب, تذهب, نذهب).

وأما الحالات الاعرابية للفعل المضارع فله حالتان:

الأولى: البناء.

والثانية: الإعراب.

والثانية: الإعراب رفعا ونصبا وجزما.

الحالة الأولى: بناء الفعل المضارع: وفيها موردان:

المورد الأول: البناء على الفتح, وفيه موضع واحد وهو فيما اذا اتصلت به نون التوكيد. نحو: يطلبن الفقير الغنى.

المورد الثاني: البناء على السكون, وفيه موضعان:

1- أن تتصل به نون الإناث. نحو: الأمهات يربين أولادهن.

(يربين) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة, ونون النسوة ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

2- أن تتصل به نون التوكيد. نحو: لأسمعن الخطبة.

(أسمعن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون التوكيد, ونون التوكيد ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

الحالة الثانية: إعراب الفعل المضارع:

وفيها موارد ثلاثة باعتبار الرفع والنصب والجزم:

المورد الأول: رفع الفعل المضارع:

يرفع الفعل المضارع فيما اذا تجرد من عوامل البناء والرفع والنصب والجزم.

المورد الثاني: نصب الفعل المضارع:

نواصب الفعل المضارع أربعة:

الناصب الأول : (لن) : وهي حرف نفي الحدث في الزمان المستقبل, لأنها إذا دخلت على الفعل المضارع صار خاصاً بالمستقبل. تقول:

-لن أحضر في مجالس السوء.

(لن) حرف نصب. (أحضر) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة.

الناصب الثاني: (كي) المصدرية : وهي حرف مصدري ونصب وعلامته أن يسبق بـ (لام) التعليل فيسبق مع الفعل المضارع بمصدر مجرور باللام. تقول:

- درست لكي أستثيب.

(لكي) اللام حرف جر. (كي) حرف مصدري ونصب. (أستثيب) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). والمصدر المؤول من (كي) وما دخلت عليه اسم مجرور باللام، والتقدير : جئت للاستثابة.

الناصب الثالث: (إذن) : وهي حرف جواب وجزاء, نحو :

- أزورك غداً . فتقول : إذن أكرمك.

(إذن) حرف نصب. (أكرمك) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا. (الكاف) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

الناصب الرابع: (أن المصدرية) : وهي حرف مصدري ونصب تسبك مع بعدها بمصدر. نحو :

- يسرني أن تزورنا.

(أن) حرف مصدري ونصب. (تزورنا) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. (النا) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والمصدر المؤول من (أن) وما دخلت عليه في محل رفع فاعل (يسر)، والتقدير: يسرني زيارتك لنا .

ثم أن (أن) المصدرية تنصب المضارع ظاهرة ومضمرة، ولها حالتان:

الحالة الأولى: وجوب إظهار (أن) : وفيها موضع واحد ومحصله: أن تقع (أن) بين (لام الجر) و (لا). نحو:

- قوله تعالى : { لَيْلًا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ }⁹ . — (لئلا) اللام حرف تعليل وجر. و (أن) حرف مصدري ونصب. و (لا) نافية. والهمزة في (لئلا) هي همزة (أن) . وأما نونها فمدغمة في (لا) فلا تظهر لفظاً ولا خطأ. و (يكون) فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة، يرفع الاسم وينصب الخبر، منصوب بـ (أن) و (للناس) خبر يكون مقدم و (حجة) اسمه مؤخر مرفوع بالضم.

مثال الزائدة المؤكدة قوله سبحانه : { لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ فَضْلِ اللَّهِ }¹⁰ . أي : ليعلم أهل الكتاب . — (لا) حرف زائد إعراباً، مؤكد معنى، إذ لو كانت نافية لفسد المعنى.

الحالة الثانية: جواز إظهار (أن)، وذلك في موضعين :

الموضع الأول : أن تقع بعد عاطف مسبوق باسم خالص من معنى الفعل وهو الاسم الجامد المحض الذي ليس في تأويل الفعل، والغالب أن يكون مصدراً، والعاطف واحد من أربعة وهي :

⁹ سورة النساء، آية : 165 .

¹⁰ سورة الحديد، آية : 29 .

1- (الواو). نحو: قول الشاعر : وَلُبْسُ عِبَادَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي * أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لِبْسِ الشُّفُوفِ .

(تقر) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد واو عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل وهو (لُبْسٌ).

2- (الفاء). نحو: إن جلوسي في المسجد فاصلي فيه أحبُّ إلي من أي مكان آخر .

(اصلي) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد فاء عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل وهو (جلوسي).

3- (ثم). نحو: إن كسبي المال ثم أنفقه علامة الإيمان .

(أنفق) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد ثم عاطفة على اسم خالص من معنى الفعل وهو (كسبي).

4- (أو). نحو: قوله تعالى : { وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا }¹¹.

(يرسل) بإضمار (أن). (أن) والفعل في تأويل مصدر معطوف على (وحياً)، والتقدير: إلا وحياً أو إرسالاً.

الموضع الثاني : أن تقع (أن) بعد لام الجر المسماة بـ (لام التعليل). ويقع المضارع بعدها مباشرة. نحو: درست لأفجح .

(أفجح) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل.

الحالة الثالثة: وجوب إضمار (أن) : وذلك في مواضع خمسة:

1- أن تقع (أن) بعد لام الجحود المسبوقه بكونٍ ماضٍ منفي. نحو:

- ما كان المؤمن ليخونَ وعده.

¹¹ سورة الشورى، آية : 51 .

(ليخون) اللام حرف نصب. (يخون) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

2- أن تقع (أن) بعد (حتى) الجارة والمصدرية. نحو:

- قوله تعالى : { لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى } ¹².

(نبرح) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. والمصدر المؤول من (أن) المضمرة وما بعدها في محل جر بـ (حتى)، والتقدير حتى رجوع موسى عليه السلام.

3- أن تقع (أن) بعد (أو) العاطفة التي بمعنى (إلى) الغائية، أو بمعنى (إلا) الاستثنائية . نحو :

- تَحَبَّبَ إِلَى إِخْوَانِكَ أَوْ تَنَالَ رِضَاهُمْ.

(تنال) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

4- أن تقع (أن) المصدرية بعد (فاء) السببية فيما إذا كانت مسبقة بنفي محض أو طلب بالفعل .
نحو :

- قوله تعالى : { لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا } ¹³.

(يموتوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون لانه من الافعال الخمسة. (الواو) ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

- قوله تعالى : { وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي } ¹⁴.

(يحلّ) فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

5- أن تقع (أن) بعد (واو) المعية إذا كانت مسبقة بنفي محض أو طلب بالفعل. نحو:

¹² سورة طه، آية : 91 .

¹³ سورة غافر، آية : 36 ، 37 .

¹⁴ سورة الأنعام، آية : 27 .

- قوله تعالى: { وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ }¹⁵.

(يعلم) مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

المورد الثالث: جزم الفعل المضارع:

يجزم الفعل المضارع فيما اذا تقدمت عليه إحدى حروف وأسماء دالة على الجزم، وهي على قسمين:

القسم الأول: العلامات الجازمة لفعل واحد، وهي حروف أربعة بل خمسة:

1- لم. وهي حرف نفي وقلب وجزم مختصة بالفعل المضارع. نحو: لم يقرأ القصيدة.

لم حرف جزم.

يقرأ فعل مضارع مجزوم بالسكون.

2- لما. وهي حرف نفي وقلب وجزم مختصة بالفعل المضارع. نحو: لما يقرأوا القصيدة.

لم حرف جزم.

يقرأ فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة. الواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

3- لا الناهية. وهي لا دالة على النهي وطلب ترك الفعل. نحو: لا تكذب.

لا حرف جزم.

يكذب فعل مضارع مجزوم بالسكون.

4- لام الأمر. وهي لام دالة على طلب وقوع الفعل. نحو: لتقل خيراً.

اللام للأمر.

تقل فعل مضارع مجزوم بالسكون.

¹⁵ سورة آل عمران، آية : 142.

5- الطلب, وذلك بأن يتقدم على الفعل المضارع أحد أساليب الطلب. نحو: ادرس القرآن تسعد.

(تسعد) فعل مضارع مجزوم بالطلب وعلامة جزمه السكون.

القسم الثاني: العلامات الجازمة لفعلين, والفعل الأول هو فعل الشرط والفعل الثاني جواب الشرط ومجموعه هذين الفعلين مع حرف الشرط الجازم يسمى بالجملة الشرطية. وهذه العلامات منقسمة باعتبار حرفيتها واسميتها الى نوعين:

النوع الأول: الحروف الجازمة لفعلين: وهي الحروف التي ليس لها محل من الإعراب ولكنها تفيد تعليق وقوع الجواب على وقوع الشرط من غير دلالة على زمان أو مكان أو عاقل أو غير عاقل, وهي حرفان:

1- إن. نحو: إن تزرع تحصد.

إن حرف شرط جازم. تزرع فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تحصد فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

2- إذا. نحو: إذا تعمل تؤجر.

إذا حرف شرط جازم. تعمل فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تؤجر فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

النوع الثاني: الأسماء الجازمة لفعلين: وهي الأسماء التي لها محل من الإعراب, وهي أسماء عشرة:

3- أي. اسم شرط جازم تفيد فائدة ما تضاف إليه. نحو: أي بلد تذهب اذهب.

أي اسم شرط جازم مبتدأ مرفوع بالضم. بلد مضاف إليه مجرور بالكسرة. تذهب فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. اذهب فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

4- أنى. نحو: أنى تأكل تشبع.

أنى اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية. تأكل فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تشبع فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

5- أيان. نحو: أيان تذهب أكرمك.

أيان اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. تذهب فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. أكرم فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. الكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

6- متى. نحو: متى تصل انتظرك.

متى اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. تصل فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. أنتظر فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. الكاف ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

7- مهما. نحو: مهما تنظف تتألق.

مهما اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. تنظف فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تتألق فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

8- من. نحو: من يُكرم ضيفه يُحمد.

من اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. يكرم فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. يحمد فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره هو.

9- ما. نحو: ما تتصدق تغنم.

ما اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. تتصدق فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تغنم فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

10- كيفما. نحو: كيفما تتواضع تحترم.

كيفما اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية. تتواضع فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. تحترم فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

11- حيثما. نحو: حيثما تجلس أجلس.

حيثما اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية. تجلس فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. أجلس فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بالسكون. والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

القسم الثالث: فعل الأمر:

هو ما دل على زمان حال بطلب وقوع الفعل. وله علامة واحدة مركبة من أمرين:

الأول: الدلالة على الطلب. نحو:

- أطيع الله يا رجل.

الثاني: قبول دخول (ياء) المخاطبة. نحو:

- أطيعي الله تعالى يا امرأة.

وحكم فعل الأمر البناء في أحوال أربعة:

1- السكون: إذا كان الفعل صحيح الآخر. نحو:

- جاهد نفسك.

جاهد فعل أمر مبني على السكون.

2- الفتح: إذا اتصلت به نون التوكيد. نحو:

- جاهدن نفسك.

جاهد فعل أمر مبني على السكون. والنون حرف لا محل له من الإعراب.

3- حذف حرف العلة: إذا كان الفعل معتل الآخر. نحو:

- اسعَ إلى الجهاد.

اسعَ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة.

4- حذف النون: إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة. نحو:

- اسعيا إلى الجهاد.

اسع فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بألف الاثنين. الألف ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

- اسعوا إلى الجهاد.

اسع فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة. الواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

- اسعي إلى الجهاد.

اسعي فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة. الياء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

التقسيم الثاني: الفعل اللازم والفعل المتعدي:

تقدم في المرحلة السابقة معنى الفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله والمتعدي الذي يتعدى الى مفعوله وفي المقام نتناول علامات اللزوم والتعدي فهنا نوعان من العلامات:

النوع الأول: علامات الفعل اللازم، وله علامات كثيرة، ومنها سبعة:

(1) كل فعل دلّ على سجية على وزن (فَعَّلَ). بمعنى الصفة اللازمة لصاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر. نحو: (شَرَّفَ، كَرَّمَ، ظَرَّفَ).

(2) كل فعل على وزن (أَفْعَلَلَّ). نحو: (اشْمَأَزَّ، اقشعر، اطمأنَّ).

(3) كل فعل على وزن (افْعَنَلَل). نحو: (اقعنسس، احرنجم).

(4) ما دل على نظافة، نحو: (طَهَّرَ، نَظَّفَ، وَضَّؤَ).

(5) كل فعل دل على دنس، نحو: (دَنَسَ، وَسَخَ، قَذِرَ، وَجَسَ).

(6) كل فعل دل على عَرَضٍ، نحو: (مرض، احمرَّ، وارتعش).

(7) كل فعل مطاوع لفعل متعد لواحد، نحو: (وفر، كسر، مزق).

النوع الثاني: علامات الفعل المتعدي، وله علامتان:

(1) أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، فخرجت الهاء التي تعود على المصدر والظرف، فإنهما تتصل بالفعل المتعدي واللازم. وأمثلة ذلك:

- الكتاب قرأته.

- الإكرامُ أكرمته زيدا.

أي: أكرمت الكرم زيدا.

- القيامُ بالواجب قمته.

أي: قمت القيام.

- النهار صمته.

(الهاء في: (قرأ) عائدة على المفعول به فيكون متعدياً، بخلاف (الهاء) في الباقي.

(2) أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لا يحتاج إلى حرف جر. ومثاله:

الواجب مكتوب.

(مكتوب) اسم مفعول من الفعل (كتب).

التقسيم الثالث: الفعل المبني للمعلوم والمبني للمجهول:

ينقسم الفعل من حيث بناء الفعل للمعلوم والمجهول إلى قسمين:

الأول: الفعل المبني للمعلوم: وهو الفعل الذي يرفع الفاعل.

والثاني: الفعل المبني للمجهول: وهو الفعل الذي يرفع نائب الفاعل. فيحصل بذلك تغيير في الفعل بأحد وجوه ثلاثة:

1- إذا كان الفعل ماض صحيح العين خالياً من التضعيف فوجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره، نحو: (فُتِحَ) أصله: (فَتَحَ) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح.

2- إذا كان الفعل الماضي مبدوءاً بهمزة وصل فوجب ضم ثالثه مع أوله، نحو: (أُنْطُلِقَ) أصله: (انطلق) فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح.

3- إذا كان الفعل مضارعاً فوجب ضم أوله وفتح ما قبل آخره، نحو: (يُحْتَرَمُ) أصله: (يَحْتَرِمُ) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضم.

التقسيم الرابع: الصحيح والمعتل:

ينقسم الفعل المضارع من حيث الصحة والاعتلال إلى قسمين:

القسم الأول: الفعل الصحيح الآخر: وهو كل فعل مضارع يكون آخره حرفاً صحيحاً. فيرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجزم بالسكون على مقتضى الأصل.

القسم الثاني: الفعل المضارع المعتل الآخر: وهو كل فعل مضارع يكون آخره حرفاً من حروف العلة الثلاثة: الواو والألف والياء. فيرفع الفعل المضارع المعتل الآخر بضمة مقدرة على الألف والواو والياء على مقتضى الأصل، وينصب بفتحة مقدرة على الألف على مقتضى الأصل، ويجزم بحذف حرف العلة خروجاً عن مقتضى الأصل.

تقول في الرفع:

- ينهى الشارع المقدس عن الكذب.

(ينهى) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

- يدعو الشارع المقدس إلى الصدق.

(يدعو) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل.

- يهتدي المؤمن بنصح الشارع المقدس.

(يهتدي) فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل.

وينصب الفعل المضارع المعتل الآخر بفتحة مقدرة على الألف على مقتضى الأصل. تقول في النصب:

- لن يسعى المؤمن فيما يضر الناس.

(يسعى) فعل مضارع منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

- لن يدعوا المؤمن إلا فيما ينفع الناس.

(يدعو) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة.

- لن يرتقي المؤمن إلا بالدعوة لله تعالى.

(يرتقي) فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة.

ويجزم الفعل المضارع المعتل الآخر بحذف حرف العلة خروجاً عن مقتضى الأصل. تقول في الجزم:

- لا تنسَ ذكر الله سبحانه وتقدس.

(تنس) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.

- لا تدعُ غير الله سبحانه وتقدس.

(تدع) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.

- لم يهتدِ الناس إلا بهدى الله سبحانه وتقدس.

(يهتد) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة.

وكذلك يخرج الفعل المضارع عن مقتضى الأصل فيما إذا اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة فتسمى بـ(الأفعال الخمسة) وهي:

- يفعلان. تفعلا. يفعلون. تفعلون. تفعلين.

وقد تسمى هذه الأفعال بـ(الأمثال الخمسة) بمعنى أن هذه ليست أفعالاً بعينها كالأسماء الستة وإنما تجري فيها جميع الأفعال المضارعة التي تتصل فيها ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.

فترفع الأفعال أو الأمثال الخمسة بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذف النون خروجاً عن مقتضى الأصل بتفصيل سبق في المرحلة الأولى.

الفصل الثالث

الحرف

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: تعريف الحرف:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف الحرف في اصطلاح النحاة بأنه ما لم يدل على معنى في نفسه بل معناه متقوم في غيره. وهذا هو التعريف المشهور عند النحاة ومن تعاريفه ثلاثة:

- 1- ما لم يدل على معنى الشخص أو غير الشخص.
 - 2- ما لم يستحق الإعراب في أول وضعه.
 - 3- كل لفظ لم يدل على معنى مفرد في نفسه.
- فالحرف معنى مقابل لمعنى الاسم فيجري فيه الخلاف السابق في تعريف الاسم.

المبحث الثاني: علامات الحرف:

علامات الحرف علامة واحدة عدمية بمعنى أن الكلمة التي لا تقبل شيئاً من علامات الاسم وعلامات الفعل المتقدمة فتكون الكلمة حرفاً. فترك العلامة للحرف علامة للحرف.

المبحث الثالث: تقسيمات الحرف:

تقدم في المرحلة السابقة تقسم الحروف الى قسمين:

الأول: حروف المباني.

والثاني: حروف المعاني.

ويمكن تقسيم خصوص حروف المعاني من حيث عملها وإعمالها إلى قسمين:

- 1- حروف عاملة: وهي الحروف التي تعمل بما بعدها ويتعلق بها غرض المتكلم، ومثالها:
 - حروف نصب الفعل المضارع ك(أن, لن).
 - حروف جزم الفعل المضارع ك(لم, أينما).
- 2- حروف مهملة: وهي الحروف التي لا تعمل بما بعدها حتى وان تعلق بها غرض المتكلم، ومثالها:
 - حروف الخطاب ك(الكاف, الميم).
 - حروف التنبيه ك(الهمزة, الهاء).

الباب الثاني

المرفوعات

وفيه فصول أربعة:

الفصل الأول: الفاعل.

الفصل الثاني: نائب الفاعل.

الفصل الثالث: المبتدأ والخبر.

الفصل الرابع: نواسخ المبتدأ والخبر.

الفصل الأول

الفاعل

الفاعل وهو الاسم الذي قام به الفعل. فهنا قيدان:

القيد الأول: الاسم, ويشمل نحوين:

1- الاسم الصريح. نحو:

- جاء النصر.

(النصر) فاعل مرفوع بالضمّة.

2- الاسم مؤول بالصريح. نحو:

- يسرني أن تنتصر .

(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل (يسر) أي : يسرني صدقك .

القيد الثاني: قام به الفعل , ويشمل نحوين:

1- القيام بالفعل , نحو:

- مات زيد .

(زيد) فاعل مرفوع بالضممة بمعنى أنه لم يحدث الموت وإنما قام الموت به .

2- الوقوع منه , نحو:

- حضر زيد .

(زيد) فاعل مرفوع بالضممة بمعنى أنه يقع منه الحضور وليس وقع عليه الحضور كما في نائب الفاعل بتفصيل آت .

ثم إن للفاعل أحكاماً ومنها أحكام أربعة:

الحكم الأول: الرفع ولكن الفاعل يجر لفظاً مرفوع محلاً في موضعين:

1- إذا أُضيف المصدر إلى فاعله . نحو :

- سرتني احترامُ زيد أستاذة .

(احترام) فاعل (سرتني) مرفوع بالضممة . وهو مضاف . (زيد) مضاف إليه مجرور لفظاً بالكسرة من إضافة المصدر إلى فاعله مرفوع محلاً للمصدر . (أستاذة) مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة .

2- إذا سبق الفاعل حرف جر زائد . نحو :

- قوله تعالى : { وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا } .

(كفى) فعل ماض مبني على فتح مقدر. (بالله) الباء حرف جر زائد. (الله) لفظ الجلالة اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً فاعل.

الحكم الثاني : أن عامل الفاعل لا يتأخر عن الفاعل بل يتقدم العامل على الفاعل. فلا تقول:

- النصر جاء.

على أن (النصر) فاعل مقدم, بل على أنه مبتدأ مرفوع بالضممة. وفاعل (جاء) ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود على (النصر), والجملة الفعلية خبر للمبتدأ.

كما أن عامل الفاعل المتقدم يشمل نحوين:

1- فعل تام متصرف. نحو:

كتب زيد مقالة.

(كتب) فعل تام متصرف يقال: كتب, يكتب, اكتب, كاتب, مكتوب, كتابة.

2- فعل تام جامد. نحو:

نعم الكاتب زيد.

(نعم) فعل تام جامد على تفصيل في أسلوب المدح والذم.

3- اسم يعمل عمل الفعل. نحو:

- أكتب زيد مقالة.

(أكتب) اسم فاعل يعمل عمل فعله على تفصيل في الأسماء العاملة عمل الفعل.

الحكم الثالث: أن فعل الفاعل يوحد مع تثنيته وجمعه, كما يوحد مع إفراده. ومعنى توحيده : أنه لا تلحقه علامة تثنية ولا جمع. نحو :

- قام رجل.

- قام رجالان.

- قام رجال.

- قامت نساء.

ولكن هناك من العرب من يلحق الفعل علامة التثنية والجمع المسماة بلغة بأحد تسميتين:

الأولى: أكلوني البراغيث.

(البراغيث) فاعل مرفوع بالضممة. والأصل أن يقال: (أكل) من دون أن تلحق علامة الجمع (الواو) الفعل (أكل).

الثانية: قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار.

(ملائكة) فاعل مرفوع بالضممة. والأصل أن يقال: يتعاقب من دون أن تلحق علامة الجمع (الواو) الفعل (يتعاقب).

الحكم الرابع: أن الفاعل إن كان مؤنثاً لحقت فعله علامة التأنيث على تفصيل بين حركة التاء بين أمرين:

1- إذا كان الفعل ماض فحركة التاء ساكنة في آخر الفعل الماضي.

- قامت هند.

2- إذا كان الفعل مضارعاً فحركة التاء متحركة في أول المضارع. نحو:

- تقوم هند.

الفصل الثاني

نائب الفاعل

نائب الفاعل وهو الاسم الذي لم يذكر معه فاعله. ويسمى أيضاً بـ (المفعول الذي لم يسم فاعله). والفرق بين هاتين التسميتين أن التسمية الأولى - نائب الفاعل - أعم بحيث تشمل غير المفعول به مما سيأتي، بينما تختص التسمية الثانية - المفعول الذي لم يسم فاعله - بالمفعول به. وفي التعريف المتقدم قيدان:

القيد الأول: الاسم، ويشمل نحوين:

1- الاسم الصريح. نحو:

- ضُربَ المسيء.

(المسيء) نائب فاعل مرفوع بالضمّة.

2- الاسم مؤول بالصريح. نحو:

- يُرجى أن تضرب المسيء.

(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر نائب فاعل (يرجى) أي : يرجى ضربك .

القيد الثاني: لم يذكر معه فاعله، ويشمل نحوين:

النحو الأول: إقامة نائب الفاعل مقام الفاعل المحذوف فتترتب على هذه الإقامة أمران:

الأمر الأول: تغيير في فعل الفاعل بحيث يكون فعل الفاعل مبنياً للمعلوم بينما فعل نائب الفاعل مبنياً للمجهول بتفصيل سبق.

الأمر الثاني: أنواع نائب الفاعل المقام مقام الفاعل المحذوف على تفصيل في المرحلة الثالثة.

النحو الثاني: حذف الفاعل من أجل غرض من الأغراض اللفظية أو المعنوية فهنا نوعان من

الأغراض على تفصيل موكول للبلاغة:

النوع الأول: الأغراض اللفظية، وأسبابها كثيرة، ومنها ثلاثة:

1- القصد إلى الإيجاز في العبارة. نحو:

- قوله تعالى: (وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ) ¹⁶.

2- المحافظة على السجع في الكلام المنشور. نحو:

- من طابت سيرته حمدت سيرته.

3- المحافظة على الوزن في الكلام المنظوم، كما في قول الاعشى ميمون بن قيس:

عَلَّقْتُهَا عَرَضًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا * غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

"علق" فعل مبني للمجهول ثلاث مرات لانه لو ذكر الفاعل في كل مرة منها أو في بعضها لما استقام له وزن البيت، والتعليق ههنا المحبة، وعرضا أي من غير قصد مني، ولكن عرضت لي فهويتها.

النوع الثاني: الأغراض المعنوية، وأسبابها كثيرة، ومنها ثلاثة:

1- أن يكون الفاعل معلوما للمخاطب بحيث لا يحتاج إلى ذكره له. نحو:

- قوله تعالى: (خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ) ¹⁷.

2- أن يكون الفاعل مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة. نحو:

-سرق متاعي.

3- رغبة المتكلم في الإيهام على السامع، نحو:

- تصدق بألف دينار.

¹⁶ النحل آية 126.

¹⁷ الأنبياء آية 37.

الفصل الثالث

المبتدأ والخبر

المبتدأ

هنا اسمان مرفوعان:

الاسم الأول: المبتدأ: وهو الاسم المسند إليه المجرد عن العوامل اللفظية. فهنا قيدان:

- 1- المسند إليه, أي المحكوم عليه بحكم من الأحكام التي يتضمنها الخبر.
- 2- المجرد عن العوامل اللفظية, أي الخالي عن العوامل اللفظية للإسناد التي تعمل في معمولها. فعامل الرفع للمبتدأ هو عامل معنوي وهو الابتداء بمعنى أن يكون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية للإسناد.

وينقسم المبتدأ الى قسمين:

الأول: مبتدأ له خبر. نحو:

- الإخلاص نافع.

(الإخلاص) مبتدأ مرفوع بالضممة.

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر: وهو وصف مستغنٍ بمرفوعه في الإفادة وإتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل. نحو:

- ما نافع الرياء.

(نافع) مبتدأ مرفوع بالضممة. (الرياء) فاعل اسم الفاعل مرفوع بالضممة سد مسد الخبر.

- أمكتوبُ الدرسُ.

(مكتوب) مبتدأ مرفوع بالضممة. (الدرس) نائب فاعل مرفوع بالضممة سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

(1) أن يعتمد على نفي أو استفهام. وهذا رأي البصريين إلا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم * إذا الداعي المتوِّبُ قال يالا

(خير) مبتدأ مرفوع بالضممة. (نحن) ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل سد مسد الخبر.

(2) أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، فإن كان ضميراً مستتراً لم يسد مسد الخبر على رأي الأكثر. نحو:

- أقائم زيد أم قاعد.

(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضممة، أي: هو قاعد.

وأجاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضمير مستتر هو الفاعل سد مسد الخبر.

(3) أن يتم الكلام بهذا المرفوع. فإن لم يتم به الكلام لم يجز. نحو:

- أقائم والده زيد.

فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ، لأنه لا يستغنى بمرفوعه. (والده) لأن الضمير يحتاج إلى مفسر يسبقه. بل (زيد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم و(والده) فاعل لقائم. فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

ثم أن للوصف مع مرفوعه حالات ثلاثة:

الحالة الأولى: أن يتطابق الوصف مع مرفوعه في الأفراد. فهنا يجوز الوجهان:

(1) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر.

(2) أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

تقول:

- أفانز زید ؟.

- ما مهزوم زید.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر، نحو:

- قوله تعالى: (قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ) ¹⁸.

(أنت) ضمير منفصل مبني في محل رفع فاعل سد مسد الخبر. ولا يجوز أن يعرب (أراغب) خبراً مقدماً. (أنت) مبتدأ مؤخراً، وذلك لأن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولا تأخير. كما أنه يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن (عن آلهتي) متعلق بالخبر (أراغب) فهو معمول له. وقد فصل بينهما بأجنبي وهو المبتدأ (أنت)، وإنما كان أجنبياً، لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ. بخلاف كون (أنت) فاعلاً فإنه معمول (أراغب)، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فصل بمعموله.

الحالة الثانية: أن يتطابق الوصف مع مرفوعه في التثنية أو الجمع. فهنا يتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين. نحو:

- أفانزان الزيدان ؟.

- أفانزون الزيدون ؟.

الحالة الثالثة: أن يكون الوصف مفرداً ما بعده مثنى أو جمعاً. فهنا يتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع. تقول:

- أجالس القاضيان ؟.

- أجالس القضاة ؟.

الاسم الثاني: الخبر:

¹⁸ سورة مريم: آية 46.

وهو الاسم المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة. فهنا قيود ثلاثة:

- 1- المسند, أي الحكم الذي يحكم على المبتدأ.
- 2- مع المبتدأ, أي يخرج به الفعل الذي تتم به الفائدة مع الفاعل وليس مع المبتدأ. فعامل الرفع في الخبر عامل لفظي وهو المبتدأ.
- 3- فائدة, أي لأن الأصل في المبتدأ أن يكون محكوماً عليه ومعرفة عن طريق الخبر, ولا يجوز الحكم على مجهول لعدم الفائدة على تفصيل آت.

وينقسم الخبر الى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: الخبر المفرد: وهو نوعان:

الأول: الجامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو:

- زيد رجل.

(رجل) خبر جامد. ومن أحكامه أنه يكون فارغاً من الضمير، إلا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً. نحو:

- قلب الظالم حجر.

أي حجر هو.

الثاني: المشتق: وهو ما أخذ من غيره. نحو:

- أملك أحق الناس ببرك.

(أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل. ومن أحكامه أنه يتحمل الضمير بشرطين:

أولهما: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل ويعمل عمله، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل. فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة وما كان على صيغة الزمان والمكان. وأمثلة ذلك:

- اسم الفاعل: القمر طالع.

- اسم المفعول: الوفيُّ محبوب.

- الصفة المشبهة: المسجد رحب.

- أفعال التفضيل: بعض الشر أهون من بعض.

وثانيهما: أن لا يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً، فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً لوجود فاعله منطوقاً به. وأمثلة ذلك:

- أزيد غائب أبوه ؟.

- أزيد ذاهب أنت إليه ؟.

ثم أن الخبر المشتق باعتبار تحمله للضمير تارة يستتر فيه الضمير، وأخرى يبرز فيه الضمير فهنا نحوان للخبر:

1) خبر مشتق جرى على من هو له بمعنى أن الخبر صفة لمبتدئه، وهذا النحو يستتر فيه الضمير، فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر. نحو:

- الكذب مذموم.

(مذموم) خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

2) خبر جرى على غير من هو له بمعنى أن الخبر صفة لغير مبتدئه. نحو:

- البنْتُ الأبُّ مكرمتُه هي.

(البنْتُ) مبتدأ أول. (الأبُّ) مبتدأ ثان. (مكرمتُه) خبر عن الأب وهو وصف للبنْتُ، لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له، لأنه خبر عن الأب ووصف للبنْتُ. ولا لبس في هذا المثال فيجوز حذف الضمير (هي)، لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له.

- خالد زيد مكرمه هو.

(خالد) مبتدأ أول. (زيد) مبتدأ ثان. (مكرمه) خبر عن المبتدأ الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف زيد وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد. فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الأول وجب استتار الضمير ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فتقول:

- خالد زيد مكرمه.

وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فتقول: (خالد زيد مكرمه هو). فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائد على (زيد).

القسم الثاني: الخبر الجملة: وهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى. نحو:

- حديثي العمل ثمرة العلم.

فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى، فإن لم تكن نفس المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ. وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ، ولولاه لكانت أجنبية، لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل، فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يحتج إلى رابط. تقول:

- الطالب يفوز بغايته.

ثم أن هذا الرابط على أنواع أربعة:

1) الضمير العائد على المبتدأ. نحو:

- العلم يرفع العامل به.

(2) الإشارة إلى المبتدأ. نحو:

- سعة الصدر آلة الرئاسة.

(3) تكرار المبتدأ بلفظه لداع بلاغي كقصد التفخيم. نحو:

- الإخلاصُ ما الإخلاصُ ؟.

(4) أن يكون الرابط عمومًا يدخل تحته المبتدأ. نحو:

- غزوان نعم الصديق.

القسم الثالث: شبه الجملة: ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، بمعنى أن يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما، أو أن يفهم منه متعلقه المحذوف. وإنما يفهم متعلق كل واحد منهما منه في حالتين:

أولاهما: أن يكون المتعلق عاماً. نحو:

-زيد عندك.

- زيد في الدار.

وثانيهما: أن يكون المتعلق خاصاً وقد قامت القرينة الدالة عليه. نحو:

-زيد مسافر اليوم وخالد غداً.

الفصل الرابع

نواسخ المبتدأ والخبر

تقدم الكلام في المرحلة السابقة في أن هناك نواسخا تنسخ عمل المبتدأ والخبر وهي على أنواع ثلاثة:

النوع الأول: كان وأخواتها:

كان وأخواتها أفعال ناقصة عملها ترفع المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها. ومعنى النقصان لا يخلو من معنيين:

الأول: النقصان: وهو احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها. وذلك بالخبر. فإذا قلت:

- كان زيد.

فإنها لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو ضد العدم. وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت:

• كان زيد عادلا.

تحدد المراد وتعين المطلوب.

الثاني: التمام: وهو اكتفاء هذه الأفعال بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر. شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت:

- إذا كان البلاء فتصدق.

وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) وقلت:

- إذا جاء البلاء فتصدق.

تم المعنى ولم يختلف المراد.

ثم إن لـ (كان وأخواتها) تقسيمين:

التقسيم الأول: من حيث العمل إلى أقسام ثلاثة:

الأول: ما يعمل بلا شرط من الشروط الآتية في القسمين الآتين: وهو ثمانية أفعال: (كان. ظل. بات. أضحى. أصبح. أمسى. صار. ليس).

القسم الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء: وهو أربعة أفعال تدل على ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة، وهي: (زال. برح. وفتى. انفك).

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية: وهو فعل واحد: (ما دام). وأما معنى المصدرية فلأنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام). وأما الظرفية فلنيابتها عن الظرف وهو (المدة). فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة محددة. هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها.

التقسيم الثاني: من حيث الجمود والتصريف بمعنى أن النسخ في كان وأخواتها ليس مقصوداً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها، بل يشملها ويشمل غيرها كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى وما قد يكون لمصادرها من المشتقات. وذلك أن أفعال هذا الباب على أقسام ثلاثة:

القسم الأول: جامد: أي ما لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي وهو فعلاَن: (ليس، دام).

القسم الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً فليس له إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهو الأفعال الأربعة المسبوقه بالنفي أو شبهه وهي:

1- زال، يزول، زل، زائل.

2- برح، يبرح، ابرح، بارح.

3- فتى، يفتى، افتى، فايئ.

4- انفك، ينفك، انفك، فائك.

القسم الثالث: ما يتصرف تصرفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات. وهو سبعة أفعال:

1- كان، يكون، كن، كون، كائن.

2- ظل، يظل، ظل، ظائل.

3- بات، يبات، بت، بائت.

4- أضحى، يضحى، اضح، ضائح.

5- أصبح، يصبح، أصبح، صبح، صابح.

6- أمسى، يمسي، أمس، مائس.

7- صار، يصير، صر، صائر.

ثم إن لـ (كان وأخواتها) أحكاماً ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: التقديم والتأخر: الأصل في كان وأخواتها أن يتقدم الفعل الناقص على اسمه وخبره ولكن قد تطرأ بعض الحالات مما يخالفها الأصل، ومنها حالات ستة:

الحالة الأولى: جواز توسط الخبر بين الناسخ واسمه. نحو:

- كان الطبيب معالماً.

(الطبيب) اسم كان مرفوع بالضممة. (معالماً) خبر كان منصوب بالفتحة.

- كان معالماً الطبيب.

(معالماً) خبر كان مقدم منصوب بالفتحة. (الطبيب) اسم كان مؤخر مرفوع بالضممة.

الحالة الثانية: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

1- أن يكون الاسم محصوراً في الخبر بـ (إلا، إنما)، ومثاهما:

- ما كان المؤمنون إلا إخوة في الدين.

- إنما المؤمنون إخوة في الدين.

(المؤمنون) اسم كان مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم. (إخوة) خبر كان منصوب بالفتحة.

2- أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر مما يوجب اللبس. نحو:

- كان القاضي أخى.

(القاضي) اسم كان مرفوع بالضممة المقدرة. (أخي) خبر كان منصوب بالفتحة المقدرة.

الحالة الثالثة: وجوب تقديم الخبر على الاسم، وذلك في موضعين:

1- أن يكون الخبر محصوراً في الاسم بـ(إلا، إنما)، ومثاهما:

- ما كان مجداً إلا العاملون.

- إنما مجداً العاملون.

(مجداً) اسم كان مقدم منصوب بالفتحة. (العاملون) اسم كان مؤخر مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم.

2- أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر. نحو:

- كان في الفصل طلابه.

(في الفصل) جار ومجرور في محل نصب خبر كان مقدم. (طلابه) اسم كان مؤخر مرفوع بالضممة، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة.

الحالة الرابعة: امتناع تقدم الخبر على الفعل الناسخ، وهو فعلان:

1- دام: فلا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها، وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول، وهذا ممنوع. وأما تقدم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. وأمثلة ذلك:

- لا أصحبك مسافراً مادام زيد.

- أترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً.

- أترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

فلا يجوز الأول ويجوز الآخران.

2- ليس: وفيه خلاف في جواز تقديم خبرها عليها، ولكن المنع أرجح، وهو مبنى الكوفيين والمبرد وابن السراج، واستدلوا بأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر على ليس. ولكن الذي أجاز التقديم كالفارسي وابن جني استدل بتقديم معمول الخبر، وتقدم معمول يشعر بجواز تقدم العامل. وذلك في نحو:

- قوله سبحانه: (أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ) ¹⁹.

(ألا) أداة تنبيه. (يوم) ظرف زمان منصوب متعلق بـ(مصروفا). (يأتي) فعل مضارع مرفوع بالضممة المقدرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو أي العذاب. هم) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. (ليس) فعل ماض ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره هو. (مصروفا) خبر ليس منصوب بالفتحة. (عنهم) جار ومجرور متعلق بـ(مصروفا).

ولكنه أجيب: أن هذه القاعدة غير مطردة، وهذا أولاً.

وثانياً: لو سلمنا اطراد القاعدة ولكن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

الحالة الخامسة: جواز تقدم الخبر على الفعل وحده، وهو في الأفعال: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار). فتقول:

- ما معترفاً زال خالد.

- ما بارداً أصبح الجو.

وأما تقدمه على (ما) النافية فمن قال: لها الصدارة منع تقدم الخبر عليها، ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز. فإن كان النفي بغير (ما) كـ (لن) جاز تقديم الخبر عليها لوروده عن العرب. وأمثلة ذلك:

- نشيطاً ما أصبح زيد.

- لن يصبح الذي يسهر نشيطاً.

¹⁹ سورة هود، آية : 8 .

- نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة السادسة: أن لا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال, برح, فتى, انفك) ويجوز في هذا تقدم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدم المعمول كقوله تعالى:

- (أهولاء إياكم كانوا يعبدون)²⁰.

(إياكم) مفعول به مقدم.

- (أنفسهم كانوا يظلمون)²¹.

(أنفسهم) مفعول به مقدم.

هذا وقد يجب تقدم الخبر على الناسخ, وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام نحو:

- أين كان الغائب؟.

(أين) اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً. (الغائب) اسمها مرفوع بالضم.

الحكم الثاني: جميع أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة وهي: (فتى, ليس, زال). ومن أمثلة الأفعال التامة قوله تبارك وتعالى:

- (وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ)²².

(فتنة) فاعل تكون التامة.

²⁰ سورة سبأ، آية: 40.

²¹ سورة الأعراف، آية: 177 .

²² سورة البقرة، آية: 193.

- (أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ) ²³.

(الأمور) فاعل تصير التامة.

- (خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ) ²⁴.

(السموات) فاعل دامت التامة.

- (فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَ حِينَ تُصْبِحُونَ) ²⁵.

واو الجماعة فاعل تمسون, أي حين تدخلون في المساء, وحين تدخلون في الصباح.

- (وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا) .

(لا أبرح) بمعنى لا أذهب، فهو فعل مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

الحالة السابعة: تقدم معمول الخبر: أي توسط معمول الخبر بين الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول هو ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به. وحكمه فيه تفصيل بين أن يكون المعمول ظرفاً أو جاراً، أو يكون غير ذلك فهنا نحوان:

النحو الأول: أن يكون المعمول ليس بظرف أو جار، وفيه صور ثلاثة:

1- أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو:

- كان القادِمُ راكباً سيارةً.

- كان سيارةً القادِمُ راكباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين لمخالفتها القاعدة العامة وهي (أنه لا يجوز أن يلي العامل معمولٌ لعامل آخر. وأما الكوفيون فقد أجازوها لقول الفرزدق:

²³ سورة الشورى، آية: 53.

²⁴ سورة الكهف، آية: 60.

²⁵ سورة هود، آية: 107.

قنافذ هداجون حول بيوتهم * بما كان إياهم عطية عودا

فقد الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها وهو (عطية) مع تأخير الخبر وهو جملة (عودا) عن الاسم.

2- أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم ويتقدم المعمول على الخبر. فتقول:

- كان سيارةً راكباً القادماً.

وهذه الصورة ممنوعة عند سيويوه وأكثر البصريين، وجائزة عند الكوفيين وبعض البصريين، وذلك لقول الشاعر:

فأصبحوا والنوى عالي مُعَرَّسِهِمْ * وليس كلَّ النوى تلقي المساكين

فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلَّ النوى) لأنه مفعول (تلقي) على اسمها وهو (المساكين) مع تقدم الخبر - أيضاً - وهو جملة (تلقي) وتأخره عن المعمول.

3- أن يتقدم الخبر والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول نحو:

- كان قارئاً الكتاب خالد.

وهذه الصورة جائزة باتفاق؛ لأنه لم يل كان معمول الخبر وإنما وليها الخبر.

النحو الثاني: إذا كان المعمول ظرفاً أو جاراً، فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق؛ للتوسع فيهما نحو:

- كان عندك خالد مقيماً.

- ما زال في المسجد علي معتكفاً.

ثم أنه بناءً على رأي المانعين في الصورتين السابقتين الأولى والثانية وهم البصريون فإنه لابد من تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي كان وأخواتها معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤوَّلُ على أن في (كان) - مثلاً - ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل. وإنما ولي العامل اسمه.

الحكم الثالث: أحكام كان الخاصة، حيث تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، ومنها أحكام أربعة:

الحكم الأول: كان الزائدة، ومعنى زيادتها أنها غير عاملة وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها. وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام. ويشترط في زيادتها أمران:

1- أن تكون بصيغة الماضي.

2- أن تقع بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر أو الموصول وصلته أو الصفة والموصوف أو ما التعجبية وفعل التعجب. وأمثلة ذلك:

- الكتابُ كان مفيداً.

- لم يتكلم كان الخطيب.

- جاء الذي كان دَعُوته.

- ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ.

- ما كان أجملَ كلامك.

الحكم الثاني: جواز حذف كان مع اسمها وبقاء خبرها. وذلك بعد (إن, لو) الشرطيتين. ومثالهما:

- المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر.

أي: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر. ف(خيراً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فخير) خبر لمبتدأ محذوف.

- اقرأ ولو صفحةً في اليوم.

أي: ولو كان المقروء صفحة.

الحكم الثالث: جواز حذف كان ويبقى اسمها وخبرها. وذلك بعد (أن) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء. ومثاله:

– أما أنت غنيًا فتصدق.

أي: تصدق لأن كنت غنيًا. فقدمت اللام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص. ثم حذفت اللام للاختصار فصار: أن كنت غنيًا. ثم حذفت كان فأنفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة فصار: أن أنت غنيًا. ثم أتى ب(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم فصار: أما أنت غنيًا، فـ (أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائية عن كان و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنيًا) خبرها.

الحكم الرابع: جواز حذف لام مضارع كان وهي النون من (لم يكن). تقول:

– لم يك طالب العلم مقصراً.

وذلك بأربعة شروط:

(1) أن يكون الفعل المضارع مجزوماً. فلا حذف في نحو:

– من تكون له الجائزة؟.

وذلك لعدم الجزم.

(2) أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحو:

– إن أهملتم لم تكونوا مستفيدين.

وذلك لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

(3) ألا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله:

– إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا خير لك في قتله.

وذلك لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

(4) ألا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك:

- لم يكن الجو صحواً.

ولك لوقوع الساكن بعدها، وهو (أل) التعريف.

النوع الثاني: إن وأخواتها:

إن وأخواتها حروف مشبهة بالفعل تنصب المبتدأ اسماً لها وترفع الخبر خبراً لها، ولها أحكام ومنها أحكام :

الحكم الأول: الأصل في خبر هذه النواسخ أن يتأخر على اسمها فيما إذا كان مفرداً أو جملة، ولو قدم لبطل عملها. ومثالهما:

- إن الإسلام ديننا.
- إن الإسلام آدابه عالية.

وأما إذا كان الخبر شبه جملة ظرفاً كان أو جاراً ومجروراً فله من حيث تقدمه على الاسم حالات ثلاثة:

الحالة الأولى: وجوب تقديم الخبر على الاسم: وذلك فيما إذا وجد ما يوجب التقديم كعود ضمير الاسم على بعض الخبر. ومثاله:

- إن في الدار صاحبها.

فيجب تقديم الخبر (في الدار) لأن في الاسم (صاحبها) ضميراً يعود على بعض الخبر. فلو أُخِّرَ الخبر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الحالة الثانية: وجوب تأخير الخبر على الاسم: وذلك فيما إذا وجد مانع من التقديم كدخول لام الابتداء على الخبر. ومثاله:

- إن السعادة لفي العمل الصالح.

فلا يجوز تقديم الخبر (لفي السعادة) لوجود لام الابتداء.

الحالة الثالثة: جواز الوجهين: وذلك فيما عدا ذلك. ومثالها:

- إن العزة في طاعة الله.

- إن في طاعة الله العزة.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجوز تقديمه على الاسم، وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما. ومثالهما:

- إن زيدا مستعيرٌ كتابك.

- لعل زيدا جالسٌ في المسجد.

الحكم الثاني: همزة (إن) المفتوحة أو المكسورة لها أحوال ثلاثة:

الحالة الأولى: وجوب فتح همزة إن، وذلك فيما إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر لكون المقام يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل أو نائب فاعل أو مبتدأ أو مفعول به أو في موضع جر. وأمثلة ذلك:

- سرني أنك مواظب على الحضور في المسجد.

أي: مواظبتك.

- كُتب إليّ أنك حاضر.

أي: حضورك.

- من حرصك أنك حضرت متقدماً في المسجد.

أي: حضورك متقدماً.

- عرفت أن العلم نافع.

أي: نفع العلم.

-فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة.

أي: بالمواظبة.

الحالة الثانية: وجوب كسر همزة إن, وذلك في سبعة مواضع:

1- أن تقع (إن) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقياً أو حكماً كالواقعة بعد (ألا). ومثاهما:

- إن الاعتراف بالذنب فضيلة.

- إلا إن الاعتراف بالذنب فضيلة.

2- أن تقع في صدر صلة الموصول بحيث لا يسبقها شيء، فإن وقعت في حشو الصلة فتحت. ومثاهما:

- جاء الذي إنه يفيد الناس.

- جاء الذي عندي أنه فاضل.

3- أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذكرت اللام في خبرها أم لم تذكر. فإن ذكر فعل القسم كسرت بشرط وجود الـام، وإن لم توجد اللام جاز الوجهان. وأمثلة ذلك:

- والله إن الصدق لنافع.

- والله إن الصدق نافع.

- أحلف بالله إن التحيل على الربا محرم.

4- أن تقع في صدر جملة محكية بالقول بشرط ألا يكون القول بمعنى (الظن)، فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمزة. ومثاهما:

- قال زيد إني خادم لخالد.

- يقول المرصد أن الجو ممطر غداً.

5- أن تقع في أو جملة الحال والجملة بعدها في محل نصب حال. ومثاله:

- زرت زيدا وإني مسرور بزيارته.

6- أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب بشرط أن يعلق عن العمل بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت. وأمثلة ذلك:

- علمت إن الإسراف لطريق الفقر.

- علمت أن المصارف الربوية فاسدة.

- علمت إن المصارف الربوية فاسدة.

الحالة الثالثة: جواز الوجهين من فتح وكسر همزة إن، وذلك في أربعة مواضع:

1- إذا وقعت (إن) بعد (إذا) الفجائية، وهي حرف أو ظرف بمعنى أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة. ومثاله:

- خرجت فإذا إن الضيف حاضر.

- خرجت فإذا أن الضيف حاضر.

فكسُرُ الهمزة على أن (إن) ومعمولها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب. وفتح الهمزة على أن (أن) وصلتها مصدر، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير: خرجت فإذا حضور الضيف أي: ففي الحضرة حضور الضيف. ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (إذا) حرفاً. والتقدير: فإذا حضور الضيف موجود.

2- إذا وقعت (إن) جواب قسم بشرط أن يذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها. ومثالهما:

- أحلف إن ثمرة العلم العمل.

- أحلف أن ثمرة العلم العمل.

فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

3- إذا وقعت (إن) بعد فاء الجزاء، وهي الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه. ومثاهما:

- من يزري فإنه مكرم.

- من يزري فإنه مكرم.

فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ خبر محذوف. والتقدير: فالإكرام جزاؤه.

4- أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقائل واحد. ومثاهما:

- أول كلامي أي أحمد الله.

- أول كلامي إني أحمد الله.

فالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ، والتقدير: أول كلامي حمد الله. والكسر على جعل الخبر جملة، ولا تحتاج إلى رابط، لأنها نفس المبتدأ في المعنى بتفصيل تقدم في الابتداء.

الحكم الثالث: لام الابتداء المفتوح يؤتى بها لقصد التوكيد. وسميت بذلك لكثرة دخولها في أول الكلام. ومواضع دخولها أربعة:

الموضع الأول: خبر ان المكسورة. فيشترط في خبر إن الذي يجوز اقتران اللام به شرطان:

1- أن يكون الخبر مثبتاً غير منفي، فإن كان منفيًا لم تدخل عليه اللام. نحو:

- إن المخلص لا يرضى بالإهمال.

2- أن يكون الخبر غير جملة فعلية فعلها ماض متصرف غير مقترن بقد، وذلك بأن يكون واحداً من خمسة أشياء: (المفرد، الجملة الاسمية، الجملة الفعلية التي فعلها مضارع، الجملة الفعلية التي فعلها ماض جامد، الجملة الفعلية التي فعلها ماض متصرف مقترن بقد). وأمثلة ذلك:

- إن زيداً لقائم.

- إن أخاك لوجهه حسن.

- إن زيداً ليقوم.

- إن زيداً لعسى أن يزورنا.

- إن زيداً لقد قام.

ثم إذا كان الخبر جملة اسمية جاز دخول اللام على أول جزئها وعلى الثاني منهما, ومثاهما:

- إن زيداً لوجهه حسن.

- إن زيداً وجهه لحسن.

الموضع الثاني: معمول الخبر. ويشترط في دخول ان على معمول الخبر شروط أربعة:

1- أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها. فلو تأخر معمول لم تدخل عليه. ومثاهما:

- إن الشدائد صانعةٌ أبطالاً.

- إن الشدائد لأبطالاً صانعةٌ.

2- أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعَتْ.

لأنه ماض.

3- أن لا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن الشدائد لأبطالاً لصانعة.

4- أن لا يكون حالاً ولا تمييزاً لعدم السماع.

الموضع الثالث: ضمير الفصل. وهو ضمير يذكر بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر. سمي بذلك لأنه يفصل، أي: يميز بين الخبر والصفة. فإذا قلت:

-زيد هو العادل.

تعين أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون (العادل) صفة وأن يكون خبراً.

الموضع الرابع: اسم إن. يشترط في دخول لام الابتداء على اسم إن شرطان:

1- أن يتأخر الاسم عن الخبر.

2- إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر.

تقول:

- إن الدنيا هي الفانية.

- إن في حوادث الدهر لعبرة.

الحكم الرابع: اتصال إن وأخواتها بـ(ما) الزائدة أن يحدث بهذا الاتصال أمران:

1- كفها عن العمل، ولذا تسمى بـ(ما الكافة والمكفوفة)، أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

2- إزالة اختصاصها بالأسماء وهيئتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى بـ(ما المهيئة). ولكن قد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) وتكون (ما) ملغاة عن الكف. وأمثلة ذلك:

- إنما زيد قائم.

- إنما زيدا قائم.

- ليتما الحياة خالية من الحروب.

- ليتما الحياة خالية من الحروب

- كأنما زيداً أسدً.

الحكم الخامس: العطف على اسم إن وأخواتها ففيه حالتان:

الحالة الأولى: أن يكون الناسخ (إنَّ، أنْ، لكنَّ) بعد أن استوفت خبرها بعطف فهنا يجوز في الاسم الذي بعده الرفع. فإن كان العطف قبل أن تستوفي أن خبرها تعين النصب. وأمثلة ذلك:

- إن زيداً قائم وعمره.

(خالد) معطوف على على محل اسم " إن " فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ.

- إن زيداً وخالداً قائمان.

خالداً) معطوف منصوب بالفتحة على اسم ان.

الحالة الثانية: أن يكون الناسخ (ليت ولعل وكأن) فهنا لا يجوز معها إلا النصب، سواء كان العطف قبل مجيء الخبر أم بعده. ومثالهما:

- ليت الرخاء دائم والأمن.

- ليت الرخاء والأمن دائماً.

(الأمن) معطوف منصوب بالفتحة.

الحكم السادس: تخفيف أن المفتوحة والمكسورة فيه نوعان:

النوع الأول: أن المكسورة إذا خففت فلها حالتان:

الحالة الأولى: أن يليها الاسم، فهنا يجوز فيها الإهمال والإعمال، ويكون اسمها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وإذا أهملت لزمّت اللام في خبر المبتدأ بعدها لتفرق بينها وبين (إن) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل). فإن عملت لم تلزم اللام، لأنها لا تلتبس بإن النافية. لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ (إن) (وهو التوكيد) استغني عن اللام، لعدم اللبس. وأمثلة ذلك:

- إن القراءة مفيدة.

- إن القراءة مفيدة.

- إن الاستقامة سعادة الدارين.

- إن الفعل الجميل لن يضيع.

الحالة الثانية: أن يليها الفعل, فهنا يجب إهمالها, وذلك لزوال اختصاصها بالاسم. والغالب أن يليها فعل من الأفعال الناسخة, ويقل أن يليها غير الناسخ. وأمثلة ذلك:

- إن وجدنا الكذاب لأبعد من احترام الناس وتوقيرهم.

- إن يكاد الدليل ليألف الهوان.

- إن قنعت كاتبك لسوطاً.

- إن قتلت لنفساً حل عليك القتل.

- إن يزينك لنفسك، وإن يشينك لهيه.

النوع الثاني: أن المفتوحة إذا خفت لها أحكام أربعة:

1- بقاء عملها.

2- يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

3- يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

4- وجود فاصل بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء. فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى - في الغالب - بفاصل بينها وبين خبرها, وهذا الفاصل للفرقة بين (أن) المخففة. و(أن) المصدرية. وهو واحد من أربعة:

(1) (قد) نحو: أيقنت أن قد خط ما هو كائن.

(2) (السين, سوف): أي أحد حرفي التنفيس اللذين يفيدان الاستقبال. ومثاهما:

-إن لم تسمع النصيحة فاعترف أن ستندم.

-إن لم تسمع النصيحة فاعترف أن سوف تندم.

(3) (لا، لن، لم): أي أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وأمثلة ذلك:

-يقيني أن لا يضيع عند الله إحسان.

-يقيني أن لن يضيع عند الله إحسان.

-يقيني أن لم يضيع عند الله إحسان.

(4) (لو): أي أداة الشرط غير الجازمة, ومثاهما:

• اعتقادي أن لو عمل المؤمن بما يقول لصلح المجتمع.

بقي شيء: إذا خففت (كأن) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أن) المخففة بقاء عملها, وحذف اسمها, ومجيء خبرها جملة اسمية أو فعلية مصدرية بلم مع المضارع, و(قد) مع الماضي. وأمثلة ذلك:

-كأن عصفورٌ سهمٌ في السرعة.

-نأثر الزرع وكأن لم يكن ذابلاً.

النوع الثالث: ظن وأخواتها:

ظن وأخواتها لها أحكام ومنها أحكام أربعة:

الحكم الأول: الإعمال وهو نصب المبتدأ والخبر وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولاً به. وقد تقدم أمثله. أفعال القلوب فت نصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولاً به على

الرغم من اعتبارهما مفعولين فإنهما عمدتان لا فضلتان كبقية المفعولات، لأن أصلهما المبتدأ والخبر. وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنها أفعال تحتاج إلى فاعل، وهي على نوعين:

النوع الأول: أفعال القلوب: وهي الأفعال التي معانيها قائمة ومتصلة بالقلب، وهي اثنا عشر فعلاً: (وجد، تعلم، درى، جعل، عد، هب، زعم، رأى، علم، ظن، خال، حسب). وتنقسم تبعاً لمعانيها إلى أقسام أربعة:

1- ما يفيد في الخبر يقيناً، أي الاعتقاد الجازم. وأفعاله ثلاثة:

- وجدت الصلاحَ مفتاحَ الفلاح.

(وجدت) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء فاعل. (الصلاح) مفعول به أول لـ (وجد) منصوب بالفتحة. (مفتاح) مفعول به ثاني منصوب بالفتحة.

- تعلم أن الربا محرم.

(أن الربا محرم) مصدر سدّ مسد مفعولي (تعلم).

- دريت ثمرة العلم العمل.

- جعلت العلاجَ نافعاً.

- عددت الصديقَ أخاً.

- رأيت العلماءَ باقين ما بقي الزمان.

- علمت الصلحَ خيراً.

- ظننت الكتابَ موجوداً.

- خِلْتُ الدراسةَ مُتعةً.

- حسب المهملُ النجاحَ سهلاً،

النوع الثاني: أفعال التحويل: وهي الأفعال التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى بـ (أفعال التصيير) لأن كل فعل منها بمعنى (صَيَّرَ). وهي سبعة أفعال: (جعل، ردَّ، ترك، اتخذ، اتَّخَذَ، صَيَّرَ، وهبَ). وأمثلة ذلك:

- جعلت الذهب خاتماً.

- ردَّدْتُ الحق ظاهراً.

- تركتُ طالب العلم باحثاً في المسألة.

- اتخذت طالب العلم رفيقاً.

- صيرت الزجاج شفافاً.

- وهبني الله فداء الحق.

وجميع أفعال القلوب متصرفة ما عدا (هبَ، وتعلَّم) فهما ملازمان للأمر. وأما أفعال التحويل فهي كلها متصرفة إلا (وهب) فهو ملازم للمضي ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصارييف ما ثبت للماضي من العمل وغيره. وقد اختصت الأفعال المتصرفة بالتعليق والإلغاء، وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء، سواء كانت أفعال قلوب أم أفعال تحويل. وأمثلة ذلك بالنسبة للفعل ظن:

- ظننت زيدا مسافراً.

- أظن زيدا مسافراً.

- ظُنَّ زيدا مسافراً.

- أنا ظانُّ زيدا مسافراً.

- زيد مظنون أبوه مسافراً.

- عجبت من ظنك زيدا مسافراً.

(زيداً) مفعول به أول تارة للفعل الماضي ظننت. وأخرى للفعل المضارع أظن. وثالثة لفعل الأمر ظن. ورابعة لاسم الفاعل ظان. وخامسة لاسم المفعول مظنون. وسادسة للمصدر ظنك. (مسافراً) مفعول به ثان لما تقدم.

الحكم الثاني: الإلغاء: وهو إبطال العمل لفظاً ومحلاً، وذلك لضعف العامل بتوسطه أو تأخره. وفي المتوسط الأعمال أقوى، لأنه الأصل. وفي المتأخر الإلغاء أقوى من إعماله، وذلك لضعفه بالتأخر. وفي المتقدم فلا يجوز إلغاؤه، ولكن أجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب وأمثلة ذلك:

- الصدقُ علمتُ نافعٌ.

-الصدقُ نافعٌ علمتُ.

-علمتُ الصدقَ نافعاً.

ففي الأوليين: (الصدق) مبتدأ مرفوع بالضمة. و (نافع) خبر مرفوع بالضمة. وجملة (علمت) اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وفي الثالث (الصدق) مفعول به أول منصوب بالفتحة. و (نافعاً) مفعول به ثان منصوب بالفتحة.

الحكم الثالث: التعليق: وهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً، وذلك لحجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ. ومعناه منع الناسخ من العمل الظاهر - وهو النصب - في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل. ومثاله:

- علمتُ الخمرَ محرماً.

- علمتُ للخمرُ محرماً.

- علمتُ الخمرَ هو المحرم.

ففي الأول الفعل (علم) قد نصب المفعولين مباشرة. بينما في الثاني لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر، بسبب وجود مانع من ذلك، وهي (لام الابتداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه، لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فتقول عند الإعراب، الخمر: مبتدأ مرفوع بالضمة.

(محرم) خبر مرفوع بالضمّة. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم). وفي الثالث إن الفعل عُلق عن العمل في المفعول الثاني دون الأول. فجملة (هو المحرم) في محل نصب سدت مسد المفعول به الثاني.

ثم أنه يجب التعليق فيما إذا وقع العامل قبل (ما) النافية، أو (إن) أو (لا)، أو لام الابتداء، أو لام القسم. وأمثلة ذلك:

- خلت ما الوقاحة شجاعةً.

- وجدت إن التحيل جائز.

- ألفت لا الإفراط محمود ولا التفريط.

- علمت لزوال النعمة بكفرها.

- علمت ليحاسبن المرء على عمله.

- علمت أيّهم محافظ على دينه ؟.

الحكم الرابع: التعدي الى مفعول واحد او اثنين او ثلاثة مفاعيل فهنا حالتان:

الحالة الأولى: التعدي الى مفعول واحد أو اثنين، وهي أفعال ثلاثة:

الأول: علم : بمعنى عرف مصدرها (العلم) بمعنى (العرفان) فتنصب مفعولاً واحداً. ومثاله:

- علمت الخبر.

أي: عرفته.

الثاني: ظن : بمعنى (اَظن) ومصدرها (الظن) بمعنى الاتهام فإنها تنصب مفعولاً واحداً. ومثاله:

- اختفى كتابي وظننت زبداً.

أي: اَظننته.

الثالث: رأى : بمعنى حُلْمية أي للرؤيا في المنام فإنها تتعدى إلى نصب مفعولين. ومثاله:

- إني رأيت في منامي أحد عشر طالباً مشغولين.

(أحد عشر) اسم مبني على فتح الجزأين في محل نصب مفعول أول. (مشغولين) مفعول ثان منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم.

الحالة الثانية: الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي سبعة أفعال: (رأى, علم, نبأ, أنبأ, خبر, أخبر, حدث). لكل من هذه الأفعال أحكام خاصة:

الأول والثاني: (أعلم) و (أرى) : أصلهما (رأى) و(علم) المتعديان لاثنتين, فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل نحو:

- أعلمت الناس الاستقامة طريق النجاح.

(الناس): مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول همزة. و (الاستقامة) مفعول به ثان. و(طريق النجاح) مفعول به ثالث.

- أريت التاجر الربا محققاً للمال.

(التاجر) مفعول أول، و (الربا) مفعول به ثان. و(محققاً) مفعول به ثالث. هذا أولاً.

وثانياً: أن المفعول الأول لـ(أعلم وأرى) ليس له حكم خاص بل هو كسائر المفاعيل. وأما المفعول الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم ورأى) ككون أصلهما مبتدأ وخبر, ووقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما, جواز حذفهما أو أحدهما بدليل. وأمثلة ذلك:

- أعلمت المؤمن الإخلاص واجباً.

أي: الإخلاص واجب.

- الإخلاص أعلمت المؤمن واجباً.

أي إلغاء العمل.

- أعلمت المؤمن للإخلاص واجب.

أي تعليق العمل.

- هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت زيداً.

أي حذف مفعولين.

- أعلمت زيداً خالداً.

أي حذف المفعول الثالث.

- أعلمت زيداً قادماً.

أي حذف المفعول الثاني.

وثالثاً: إذا كانت (علم) و(رأى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين، وذلك إذا كانت (علم) بمعنى. عرف و(رأى) بمعنى أبصر. ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، وفي كونه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل لأنه فضلة. وأمثلة لك:

- أعلمت المصلي الطريق إلى المسجد.

الأصل: علمت الطريق إلى المسجد.

- أريت زيداً الكعبة. الأصل: رأى زيد الكعبة.

- أعطيت الصديق كتاباً.

فلا تقول: الصديق الكتاب.

- كسوت المحتاج ثوباً.

- أعلمت الطريق إلى المسجد.

فلا تقول: المصلي الطريق إلى المسجد.

ورابعاً: أن الأفعال الخمسة الباقية التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبا وخبر وأخبر وحدث) قد تضمنت معنى (أعلم وأرى) وليست الهمزة أو التضعيف فيها للتعدية. لأنه ليس لها فعل ثلاثي مستعمل في العلم (علم ورأى) إلا (خبر) بمعنى (علم). وأمثلة ذلك:

- نبأت المسافر الطريق مغلقاً.

- أخبر الأستاذ طلابه الإهمال ضاراً.

- حدثت البائع الأمانة أنفع له.

- أنبأت الصديق زيدا مريضاً.

- خبرت التاجر الغش محرمًا.

الباب الثالث

المنصوبات

وفيه فصول تسعة, وهي إجمالاً:

الأول: المفعول به.

الثاني: المفعول المطلق.

الثالث: المفعول فيه.

الرابع: المفعول من أجله.

الخامس: المفعول معه.

السادس: الحال.

السابع: التمييز.

الثامن: المستثنى.

التاسع: المنادى.

وتفصيلها آت:

الفصل الأول

المفعول به

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم المفعول به وفي المقام نتناول أحكامه ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: أن الأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فهنا غرضان:

الأول: الغرض اللفظي: ومنه غرضان:

1- تناسب وتوافق الفواصل، نحو:

قوله سبحانه: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى)²⁶.

أي: وما قلاك.

2- الإيجاز في الكلام، نحو:

- قوله تعالى: (وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةً)²⁷.

فقد حذف مفعول (يعلمون) للإيجاز.

الثاني: الغرض المعنوي: ومنه عرضان:

²⁶ سورة الضحى، الآية: 3.

²⁷ سورة البقرة، الآية: 118.

1- إرادة التهويل, نحو:

- قوله عزوجل: (كلا سيعلمون)²⁸.

أي: سيعلمون ما يحل بهم من الخلود في النار.

2- الاختصار, نحو:

- قوله تعالى ذكره: (كتب الله لأغلبن أنا ورسلي)²⁹.

أي: لأغلبن الكفار.

الحكم الثاني: لا يجوز حذف المفعول به, وذلك في موضعين:

1- أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين. نحو:

- مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زرتُ زيداً.

(زيداً) مفعول به لا يجوز حذفه لأنه لا يحصل الجواب.

الثاني: أن يكون المفعول به محصوراً نحو:

- ما زرتَ اليوم إلا زيداً.

الحكم الثالث: الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً، فهنا حالتان:

الحالة الأولى: جواز الحذف, فيجوز حذفه إذا دلّ عليه دليل نحو:

- مَنْ زرتَ اليوم؟ فتقول: زيداً.

²⁸ سورة النبأ، الآيتان: 4.

²⁹ سورة المجادلة، الآية: 21.

أي: زرت زيداً، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله عليه.

الحالة الثانية: وجوب الحذف، فيجب حذف المفعول به في مواضع معينة ومنها موضعان:

الأول: باب الاشتغال، نحو:

– زيداً ضربته.

(زيداً) مفعول به منصوب بفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بتفصيل آت.

2- النداء، نحو:

– يا طالب العلم طوبى لك.

(طالب) منادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أدعو، أو أنادي، وحرف النداء عوض عنه بتفصيل آت.

الثالث: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب. نحو:

• أَحْشَفَا وَسُوءَ كَيْلَةٍ.

(حشفاً) منصوب بفعل محذوف أي: أتجمع حشفاً وسُوءَ كَيْلَةٍ.

الفصل الثاني

المفعول المطلق

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم المفعول المطلق وفي المقام نتناول أحكامه ومنها حكمان:

الحكم الأول: حذف المفعول المطلق المصدر حيث ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. وحكم هذا النائب هو النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف، والأشياء التي تصلح للإنباء عن المصدر كثيرة ومنها موردان:

الأول: لفظ (كل)، بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف. نحو:

- جَدَّ كَلَّ الجَد.

(كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف.

الثاني: المرادف، وهو ما اختلف لفظه واتفق معناه. نحو:

- افرح الجذل.

(الجذل) مفعول مطلق منصوب، وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور، والجذل والفرح بمعنى واحد.

الحكم الثاني: المصدر المؤكد والمبين لنوع أو عدد عامله من حيث إفراده وتثنيته وجمعه فيه تفصيل:

الأول: المصدر المؤكد لعامله: فلا يجوز تثنيته ولا جمعه، بل يجب إفراده، وذلك لأنه في معنى اسم الجنس الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، فيستغني بذلك عن التثنية والجمع. ومثاله:

- أشرق وجهه إشراقاً.

(إشراقاً) مصدر مؤكد لعامله مفرداً.

الثاني: المصدر المبين للعدد: فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه. وأمثلة ذلك:

- ضربت زيدا ضربتين.

(ركعتين) مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى.

- ضربت زيدا أربع ضربات.

(أربع) مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

الثالث: المصدر المبين للنوع: فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه. وأمثلة ذلك:

- سرت سيري زيد الحسن والقيبح.

(سيري) مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى.

- سلكت مع الناس سلوكي العاقل.

(سلوكي) مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى.

الفصل الثالث

المفعول فيه

ظرف الزمان وظرف المكان

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم المفعول فيه وفي المقام نتناول أحكامه ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: حكم المفعول فيه النصب، والناصب له هو اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع هو الحدث الذي يدل عليه المصدر والفعل والوصف. وهذا العامل له حالات ثلاثة:

الأولى: أن يكون العامل مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في الأمثلة.

الثانية: أن يكون العامل محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليل، نحو:

- متى سافرت ؟. فتقول: يوم الخميس.

- أين صليت ؟. فتقول: حول الكعبة.

الثالثة: أن يكون العامل محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع أربعة:

(1) إذا وقع الظرف خبراً، نحو:

- الكتاب عندك.

(2) إذا وقع الظرف صفة، نحو:

- أعجبنى رجل عندك.

(3) إذا وقع الظرف حالاً، نحو:

- مررت بزيد عندك.

(4) إذا وقع الظرف صلة، نحو:

- أكرمت الذي عندك.

الحكم الثاني: ينقسم الظرف باعتبار التصرف وعدمه إلى قسمين:

الأول: متصرف: وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كأن يقع مبتدأ أو خبراً فاعلاً أو مفعولاً. وأمثلة ذلك:

- يوم الجمعة يومٌ مبارك.

- مكانك مكانٌ مريح.

- قُرْبَ يومٍ الخميس.

- أعجبني مكانك.

- علمت يومَ قدومك.

- رأيت مكانك في الفصل.

الثاني: غير متصرف: وهو تارة ما لا يفارق الظرفية أصلاً مثل: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، وإن أريد به سحر غير معين فهو متصرف يخرج من النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها. وأخرى ما يلزم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها، وهي الجر بـ(من) (مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شطر، حول، وأمثلة ذلك:

-آتيك سَحَرَ يوم الخميس.

-آتيك بِسَحَر. فقد جاء مجروراً بالباء، لأنه سحر غير معين.

- جلست عندك ساعة.

- خرجت من عندك.

- سأذهب إلى الحوزة لدنّ الصبح.

- عدت من الحوزة شطر الضحى.

الحكم الثالث: حذف الظرف, فقد يحذف الظرف الزماني أو المكاني فينبوب عن الظرف المحذوف في موارد أربعة:

1- المصدر. نحو:

- أخرج من المنزل شروق الشمس.

أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وقام المصدر مقامه وأعرب ظرفاً بالنيابة.

- جلست قرب زيد.

أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان) وقام المصدر مقامه وأعرب ظرفاً بالنيابة.

2- " بعض, كل " مضافين إلى الظرف، نحو:

- بحثت عنك كل مكان.

- سرت بعض اليوم.

3- صفة الظرف، نحو:

- سرت طويلاً أمام المسجد.

4- اسم العدد المميز بالظرف، نحو:

- صمت ثلاثة أيام.

- سرت ثلاثة عشر فرسخاً.

الفصل الرابع

المفعول من أجله:

تقدم في المرحلة السابقة تعريف المفعول من أجله وفي المقام نتناول أقسامه حيث ينقسم إلى أقسام ثلاثة:

القسم الأول: المجرد عن (أل) والإضافة: فيجوز فيه الوجهان من النصب والجر بحرف الجر اللام. ومثاهما:

- ضربت ابني تأديباً.

- ضربت ابني لتأديب.

(تأديب) مفعول لأجله مجرداً عن أل والإضافة، وقد جاء منصوباً ومجروراً.

القسم الثاني: المحلى بـ(أل): فيجوز فيه الوجهان ولكن يكثر فيه الجر، ومثاهما:

- ضربت ابني للتأديب.

- ضربت ابني التأديب.

(التأديب) مفعول لأجله مقروناً بـأل، وقد جاء منصوباً ومجروراً.

القسم الثالث: المضاف: فيجوز فيه الوجهان. ومثاهما:

- ضربت ابني تأديبه.

- ضربت ابني لتأديبه.

(تأديبه) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً ومجروراً.

الفصل الخامس

المفعول معه.

تقدم في المرحلة السابقة تعريف المفعول بأنه الاسم الواقع بعد واو بمعنى مع بعد جملة. فهنا قيود:

القيود الأول: الاسم, فخرج الفعل والجملة. ومثالهما:

- سرت والشمس طالعة.

(الشمس) مبتدأ مرفوع بالضممة.

- لا تأكل وتتكلم.

(تتكلم) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بالفتحة.

القيود الثاني: واو, فخرج الاسم الواقع بعد غير الواو, نحو:

- جئت مع زيد.

(زيد) اسم مجرور.

القيود الثالث: بمعنى مع: فخرج الواو العاطفة. نحو:

- جاء زيد وخالد قبله أو بعده.

(خالد) اسم معطوف على زيد.

القيود الرابع: بعد جملة, فخرج ما لم يتقدم جملة. نحو:

- كل طالب وكتابه.

(كتابه) مبتدأ مرفوع بالضممة خبره محذوف.

ثم إن المفعول معه حكمه النصب, والناصب له ما سبقه من فعل أو شبهه كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر أو اسم الفعل. وأمثلة ذلك:

- الكتاب متروك والقلم.

- يعجبني سيرك والجبل.

- رُويَدك والأحمق.

الفصل السادس

الحال

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم الحال وفي المقام نتناول شروطه وهي ستة:

الشرط الأول: أن تكون الحال منتقلة ثابتة بتفصيل سبق في المرحلة السابقة.

الشرط الثاني: أن تكون الحال مشتقة لا جامدة بتفصيل سبق في المرحلة السابقة.

الشرط الثالث: أن تكون الحال نكرة، كما تقدم في الأمثلة ولكن قد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها، ومنها:

- جاء الضيف وَخَدَهُ.

- جاؤوا الجَمَاءَ الغفير.

- ادخلوا الأول فالأول.

- رجع عوده على بدئه.

(وحده، الجماء، الأول فالأول، عوده) أحوال وهي معارف، فَأَوَّلَهَا النحاة بنكرة. أي: منفرداً، جميعاً، مترتبين، عائداً.

الشرط الرابع: أن تكون الحال نفس صاحبها في المعنى غالباً وغير الغالب أن تكون الحال مخالفة للصاحب، كالحال الواقعة مصدراً. ومثالهما:

- جاء زيد مسروراً.

(المسرور) هو خالد، وزيد هو المسرور.

- خرج زيد جرياً.

(جرياً) حال وهو ليس هو زيد، وزيد ليس هو الجري.

الشرط الخامس: أن يكون صاحب الحال معرفة, لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ بتفصيل تقدم، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، ومن هذه المسوغات ثلاثة:

الأول: أن يتقدم الحال على النكرة نحو:

-أتاني سائلاً رجل.

(سائلاً) حال من (رجل).

الثاني: أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة، ومثاهما:

-جاء رجل ضعيف سائلاً.

(سائلاً) حال مخصص بوصف.

-جاء غلام هند مسروراً.

(مسروراً) حال مخصص بإضافة.

الثالث: أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، وأمثلة ذلك:

-ما ندم طالب مجتهداً.

(مجتهداً) حال مسبوق بنفي.

-لا تشرب في كوب مكسوراً.

ف(مكسوراً) حال مسبوق بهي.

-هل أذاك مبشراً؟.

(مباشراً) حال مسبوق باستفهام.

الشرط السادس: أن يكون صاحب الحال متقدماً على الحال, فصاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً, فهنا صور ثلاثة:

الصورة الأولى والثانية: إذا كان صاحب الحال مرفوعاً أو منصوباً, وفيه حالات ثلاثة:

الأولى: جواز التقديم, وأمثلة ذلك:

-رجع القائد منصوراً.

-رجع منصوراً القائد.

-لا تشرب الماء كدراً.

-لا تشرب كدراً الماء.

الثانية: وجوب التقديم, وهو أن يكون صاحب الحال محصوراً نحو:

-ما جاء راكباً إلا أسامة.

الثالثة: وجوب التأخير, وهو أن تكون الحال محصورة نحو:

-ما جاء زيد إلا راكباً.

الصورة الثالثة: إذا كان صاحب الحال مجروراً, وفيه حالتان:

الأولى: أن يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي. نحو:

- جلست في المكتب مرتباً.

(مرتباً) حال من المجرور بحرف الجر (في المكتبة), فهنا في تقديم الحال قولان اختار الناظم جواز التقديم - في مقابل قول جمهور البصريين -, واستدلوا له بالسمع وما ورد في القرآن الكريم وأشعار العرب, وأمثلة ذلك:

- قوله سبحانه: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ)³⁰.

(كافة) بمعنى: جميعاً، حال من المجرور وهو (الناس)، وقد تقدم عليه. أي: ما أرسلك إلا للناس كافة.

- قال الشاعر: فَإِنْ تَكْ أَذْوَادُ أُصْبِنَ وَنَسُوءَ * فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا بِقَتْلِ حِبَالِ
(فرعاً) حال من (قتل) المجرور بالياء، وقد تقدم عليه.

- قول الشاعر: تسليت طراً عنكم بعد بينكم * بذكر اكمو حتى كأنكم عندي
(طراً) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً بـ(عن) وقد تقدم الحال عليه.
الثانية: أن يكون صاحب الحال مجروراً بالإضافة، فهنا وجب تأخر الحال نحو:
-تمتعت بجمال البستان واسعاً.

(واسعاً) حال من المضاف إليه (البستان) ولا يجوز تقديمها عليه لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.

ثم أنه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مواضع:

الأول: أن يكون المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما كقولك:

-هذا كاتبُ الخطبةِ واضحاً.

(واضحاً) حال من المضاف إليه (الخطبة) لأن المضاف (كاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

-سأني قطع الأزهارِ مثمرةً،

(مثمرة) حال من المضاف إليه (الأزهار) لأن المضاف (قَطَعُ) مصدر يصح عمله في الحال.

³⁰ سورة سبأ: آية 28.

الثاني: أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه كقولك:

-أعجبني ثياب الرجل نظيفاً.

(نظيفاً) حال من المضاف إليه (الرجل) لأن المضاف (ثياب) جزء من المضاف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه، بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، دون أن يتأثر المعنى كقولك:

-تمتعت بجمال السماء صافيةً.

(صافيةً) حال من المضاف إليه (السماء) ويصح أن يقال: تمتعت بالحديقة ناضرة.

الفصل السابع

التمييز

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم التمييز وفي المقام نتناول حكمين:

الحكم الأول: تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب ولكن قد يجوز جره أو يمتنع جره فهنا حالتان:

الحالة الأولى: جواز جر التمييز، وذلك في موضعين:

1- الجر بالإضافة، وذلك فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن، فيكون التمييز مجروراً بالإضافة والمميز هو المضاف، ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره بمن. وأمثلة ذلك:

- شربت رطلَ لبنٍ.

- عندي مثقالُ ذهبٍ.

- اشترت ذارع صوف.

- ما في الأرض قدر راحة ظلاً.

(لبن , ذهب , صوف) تمييز مجرور , وأما (ظلاً) فهو تمييز منصوب , لأن الدال على مقدار وهو (قدر) أضيف لغير التمييز .

2- الجر بـ (من) التي لبيان الجنس , وذلك في نحو :

- بعت ذراعاً من صوف .

- لا أملك شبراً من أرض .

- زرعت فدائاً من قمح .

(صوف , أرض , قمح) تمييز مجرور .

الحالة الثانية: امتناع جر التمييز , وذلك في موضعين :

1- تمييز العدد , نحو :

- عشرين قلماً .

2- ما كان فاعلاً في المعنى , نحو :

- استقام الولد خلقاً .

الحكم الثاني: عامل التمييز إما أن يكون اسماً أو فعلاً جامداً كأفعل في التعجب أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد . فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجوز تقديم التمييز عليه . وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه على قلة . وأمثلة ذلك :

- اشترت رطلاً سمناً .

- ما أحسن الصديق خلقاً .

- كفى بالله شهيداً.

- طاب زيد نفساً.

- شيباً رأسي اشتعل.

(سماً، خلقاً، شهيداً، نفساً) تمييز منصوب متقدم على عامله. و (شيباً) تمييز منصوب مقدم على عامله.

الفصل الثامن

المستثنى

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم المستثنى وفي المقام نتناول أحكام المستثنى بإلا وهي حكمان:

الحكم الأول: الاستثناء بإلا غير المكررة وهو عبارة عن الإخراج بإلا لما كان داخلاً في حكم ما قبلها متصلاً كان أو منقطعاً، ومثاهما:

- جاء القوم إلا زيداً.

(زيداً) مستثنى بإلا منصوب أُخْرِجَ بواسطة (إلا)، وقد كان داخلاً في حكم ما قبلها، وهو الجئ، وهذا دخول حقيقي، لأن زيداً من جنس القوم. ويسمى هذا بـ(الاستثناء المتصل).

- جاء القوم إلا سيارةً.

(سيارة) مستثنى بإلا منصوب أخرجت بواسطة (إلا)، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو الجئ، وهذا دخول تقديري، لأن السيارة ليست من جنس القوم، ويسمى هذا بـ(الاستثناء المنقطع)، أو (الاستثناء المفرغ).

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فيتبع الاستثناء المتصل أو المنقطع:

النحو الأول: الاستثناء المتصل: فإنه يجب نصب المستثنى بإلا على الاستثناء بشرطين:

1- أن يكون الكلام تاماً، وهو أن يكون المستثنى منه مذكوراً.

2- أن يكون الكلام موجباً، وهو أن يكون الكلام خالياً من النفي وشبهه كالنهي. وأما إذا كان الكلام تاماً غير موجب، وهو أن يكون الكلام منفيّاً فلا يخلو من حالتين:

الحالة الأولى: أن يكون الاستثناء متصلاً، وهو ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه. فهذا يجوز فيه وجهان: (النصب على الاستثناء، الإعراب بحسب العوامل). وأمثلة ذلك:

- ما حضر الطلاب إلا زيداً.

- ما حضر الطلاب إلا زيدٌ.

- لا تعجبني الكتب إلا النافعة.

- لا تعجبني الكتب إلا النافعة.

(زيد، النافعة) إما أن تكون منصوبة على الاستثناء، أو مرفوعة على أنها بدل من المرفوع.

الحالة الثانية: أن يكون الاستثناء منقطعاً، وهو ألا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه. فهذا يتعين النصب عند جمهور العرب، وأجاز بنو تميم إتباعه لما قبله، إن صح إغناؤه عن المستثنى منه. وأمثلة ذلك:

- ما حضر الضيوف إلا سيارة.

- ما حضر الضيوف إلا سيارة.

ثم أنه إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً أو غير موجب، فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، كما تقدم، وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، نحو:

- ما حضر إلا زيداً الضيوف.

- فما لي إلا آل أحمد شيعة * وما لي إلا مذهب الحق مذهب

(زيداً، آل أحمد، مذهب الحق) مستثنى منصوب، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفي.

النحو الثاني: الاستثناء المنقطع: وهو ما حذف من جملة المستثنى منه. وشرطه أن يكون الكلام غير موجب، بأن يسبق بنفي أو نهي أو استفهام. وحكمه أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما قبلها للعمل فيما بعدها، وتعرب (إلا) ملغاة لا عمل لها. ومثاله:

- لا يسدي النصيحة إلا المخلصون.

- ما صاحبت إلا المخلصين.

- لا يصلح المجتمع إلا بالمخلصين.

(المخلصون) فاعل في المثال الأول، و (المخلصين) مفعول به في المثال الثاني، و (بالمخلصين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثال الثالث.

الحكم الثاني: الاستثناء بإلا المكررة على نوعين:

النوع الأول: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديداً. ولها موضعان:

1- أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو:

- ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة وإلا الصرف.

(إلا) زائدة للتوكيد، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

2- أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها، وهذا في باب البدل نحو:

- ما أكرمت إلا زيدا إلا أخاك.

(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (زيداً) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

النوع الثاني: أن يكون تكرارها لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك، ولها حالتان:

1- أن يكون الكلام مفرغاً، فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا)، وينصب الباقي نحو:

- ما حضر إلا زيد إلا خالدًا إلا سليماً.

(زيد) فاعل حضر، (خالدًا، سليماً) منصوبان على الاستثناء.

2- أن يكون الكلام غير مفرغ، فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع سواء كان الكلام موجباً أم غير موجب، وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، ونصب الباقي. وأمثلة ذلك:

- حضر إلا زيد إلا خالدًا إلا سليماً الطلاب.

(زيد، خالدًا، سليماً) مستثنيات منصوبة على الاستثناء.

- ما حضر إلا زيد إلا خالدًا إلا سليماً الطلاب.

(زيد، خالدًا، سليماً) مستثنيات منصوبة على الاستثناء.

- خرج الضيوف إلا حضر إلا زيد إلا خالدًا إلا سليماً.

(زيد، خالدًا، سليماً) مستثنيات منصوبة على الاستثناء.

- ما حضر الضيوف إلا عليّ إلا بكرًا إلا خالدًا.

(علي) يجوز فيه الرفع على أنه بدل مما قبله، والنصب على الاستثناء.

الفصل التاسع

المنادى

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وتقسيم المنادى وفي المقام نتناول أحكامه ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: المنادى المعرب وحكمه النصب وله أنواع ثلاثة:

الأول: أن يكون المنادى مضافاً، تقول :

- يا عبدَ الله.

(يا) : حرف نداء. (عبد الله) منادى منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة.

النوع الثاني: أن يكون المنادى شبيهاً بالمضاف، وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه، كما يتصل المضاف بالمضاف إليه ويخصص به. وهذا الذي به التمام إما أن يكون اسماً مرفوعاً بالمنادى، أو منصوباً به، أو مجروراً به، وأمثلة ذلك تقول:

- يا حسناً وجهه.

(حسناً) منادى منصوب بالفتحة وهو صفة مشبهة. (وجهه) فاعل للصفة المشبهة مرفوع بالضم.

- يا طالعا جبلاً.

(طالعا) منادى منصوب بالفتحة، وهو اسم فاعل فيه ضمير مستتر هو فاعله. (جبلاً) مفعول به لاسم الفاعل منصوب بالفتحة.

- يا رحيماً بالعباد.

(رحيماً) منادى منصوب بالفتحة وهو صفة مشبهة. (بالعباد) جار ومجرور متعلق بـ (رفيقاً).

النوع الثالث: أن يكون المنادى نكرة غير مقصودة كقول الأعمى :

- يا رجلاً خذ بيدي.

(رجلاً) منادى منصوب بالفتحة لأنه نكرة غير مقصودة، أما أنه نكرة فلا لأنه لا يدل على معين، وأما أنها غير مقصودة، فلأن الخطاب لم يوجه إلى إنسان معين.

الحكم الثاني: المنادى المبني وحكمه البناء في محل نصب بشرطين :

- 1- أن يكون مفردًا، وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فيدخل فيه المفرد والمثنى والجمع.
 - 2- أن يكون معرفة، سواء كان معرفة قبل النداء كالعلم، أم معرفة بعد النداء بسبب الإقبال عليه كالنكرة المقصودة.
- وحكمه يبني على ما كان يرفع به قبل النداء حالة الإعراب، ويكون في محل نصب، فإن كان يرفع بالضممة بني على الضم من غير تنوين وإن كان يُرفع بالألف بني على الألف، وإن كان يرفع بالواو بني على الواو. وأمثلة ذلك تقول:
- يا زيدُ تمهل.

(زيد) منادى مبني على الضم في محل نصب.

- يا زيدان قوما بالواجب.

(زيدان) منادى مبني على الألف في محل نصب.

- يا زيدون صلوا أرحامكم.

(زيدون) منادى مبني على الياء في محل نصب.

الحكم الثالث: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم والمضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم فهنا حالتان:

الحالة الأولى: حكم المنادى المضاف إلى ياء المتكلم: فلا يخلو إما أن يكون المنادى كلمة (أب) أو (أم) أو غيرهما، فإن كان غيرهما جاز فيه ست لغات، ثلاث منها بإثبات الياء، وثلاث بحذفها، وهي كالات :

الأولى : إثبات الياء ساكنة، فتقول :

- يا غلامي.

- قال سبحانه : { يَا عِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ } ³¹.

(عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثانية : إثبات الياء مفتوحة فتقول :

- يا غلامي.

- قال تعالى : { قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ } ³².

(عبادي) منادى منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه.

الثالثة : قلب الكسرة التي قبل الياء المفتوحة فتحة، فتقلب الياء ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها، فتقول : يا غلاماً . قال عز وجل : { يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ } ³³.

(أسفى) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

الرابعة : حذف الياء الساكنة وإبقاء الكسرة دليلاً عليها فتقول :

- يا غلام.

- قال عز اسمه: { يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ } ³⁴.

³¹ سورة الزخرف، آية : 68.

³² سورة الزمر، آية : 53 .

³³ سورة يوسف، آية : 84

³⁴ سورة الزمر، آية : 16

(عباد) منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة للتخفيف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، والياء المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

الخامسة : قلب الياء ألفاً - كما تقدم - وحذف الألف وإبقاء الفتحة دليلاً عليها، فتقول :

- يا غلام.

(غلام) منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفة مضاف إليه .

السادسة : حذف الياء - مع ملاحظتها في المعنى - وبناء المنادى على الضم، فيضم الحرف الذي كان مكسوراً لأجل الياء. فتقول :

- يا غلام.

(غلام) منادى مبني على الضم في محل نصب لانقطاعه عن الإضافة لفظاً لا معنى .

وهذه اللغات الست متفاوتة، فبعضها أقوى وأكثر استعمالاً من بعض. فأفصحها وأكثرها استعمالاً حذف الياء اكتفاءً بالكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومفتوحة، ثم قلبها ألفاً، ثم حذف الألف اكتفاءً بالفتحة. وأما اللغة السادسة فهي أضعفها، ولذا أهملها بعض النحاة فلم يذكرها بين اللغات الجائزة؛ لأنها لا تخلو من لبس في تبين نوعها واضطراب في إعرابها .

الحالة الثانية: المنادي المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم: فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون المنادى المضاف كلمة (أب) أو (أم)، فهنا يجوز فيه اللغات الست السابقة ولغات أربع أخرى وهي كالات:

الأولى: حذف ياء المتكلم. والإتيان بتاء التانيث عوضاً عنها مع بنائها على الكسر، وهذا هو الأكثر، تقول :

- يا أبت.

(أبت) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التانيث اللفظي مبني على الكسر لا محل له من الإعراب.

الثانية: حذف الياء والإتيان بتاء التانيث مفتوحة، تقول :

- يا أبت.

(أبت) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة ضمير مبني على السكون في محل جر مضاف إليه، والتاء حرف دال على التانيث اللفظي مبني على الفتح لا محل له من الإعراب.

الثالثة: الجمع بين تاء التانيث التي هي عوض، وألف بعدها أصلها ياء المتكلم، تقول :

- يا أبتا.

(أبتا) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، والتاء حرف دال على التانيث اللفظي مبني على الفتح، والألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

الرابعة: الجمع بين تاء التانيث التي هي عوض وياء المتكلم تقول :

- يا أبتى.

(أبتى) منادى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والتاء للتانيث حرف مبني على الكسر، والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه .

واللغتان الأخيرتان فيهما جمع بين العوض (وهي التاء) والمعوّض (وهو ياء المتكلم) أو بدل المعوّض وهو (الألف) ، وهذا ممنوع. واللغة الأخيرة أضعف من التي قبلها .

الحالة الثانية: أن يكون المنادى مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم، فهنا يجب إثبات الياء مفتوحة، أو ساكنة تقول :

- يا ابن أخي.

- يا ابن خالي.

إلا إذا كان المنادى ابن أم أو ابن عم، أو ابنة أم أو ابنة عم، ففيه وجهان :

الأول : حذف ياء المتكلم وإبقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها، وهو الأكثر، فتقول :

- يا ابنَ أمّ.

- يا ابنَ عمّ.

الثاني : حذف ياء المتكلم بعد قلبها ألفاً وقلب الكسرة قبلها فتحة، فتقول :

- يا ابن أمّ.

- يا ابن عمّ.

الباب الرابع

المجرورات

وفيه فصلان:

الأول: المجرورات بحرف الجر.

الثاني: المجرورات بالإضافة.

وتفصيلهما آت:

الفصل الأول

المجرورات بحرف الجر

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وأقسام المجرورات بحرف الجر وهنا نتناول أحكامها ومنها حكمان:

الحكم الأول: الأسماء، وفيه يجوز استعمال بعض الحروف أسماء، ومنها حروف خمسة:

1- حرف (الكاف), فيجوز استعماله اسما في مثل قول الشاعر:

- أنتتهون ولن ينهي ذوى شطط ... كالطعن يذهب فيه الزيت والقتل

(كالطعن) الكاف اسم مرفوع على الفاعلية والعامل فيه ينهي والتقدير ولن ينهي ذوى شطط مثل الطعن.

2- حرف (على) فيجوز استعماله اسما بشرطين:

الأول: عند دخول (من) عليها.

والثاني: تكون بمعنى فوق.

ومثاله قول الشاعر:

- غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها ... تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

(عليه) ظرف بمعنى فوق مبني في محل جر والتقدير من فوقه.

3- حرف (عن) فيجوز استعماله اسما بشرطين:

الأول: عند دخول (من) عليها.

والثاني: أن تكون بمعنى جانب.

ومثاله قول الشاعر:

- ولقد أراي للرماح دريئة ... من عن يميني تارة وأمامي

(عن) اسم مجرور بمعنى جانب والتقدير من جانب يميني.

4- حرف (مذ) فيجوز استعماله اسما في موردين:

الأول: إذا وقع بعدها الاسم مرفوعا, ومثاله:

- ما رأيته مذ يوم الجمعة.

مذ اسم مبتدأ خبره يوم. او ان تكون مذ خبرا مقدما لما بعدها.

والثاني: إذا وقع بعدها فعل, ومثاله:

- جئت مذ دعا.

مذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت.

وأما إذا وقع ما بعد مذ اسم مجرور فهنا تفصيل بين أمرين:

الأول: إن كان المجرور ماضيا فهنا تكون مذ بمعنى من ومثاله:

- ما رأيته مذ يوم الجمعة.

أي من يوم الجمعة.

والثاني: إن كان المجرور حاضرا فهنا تكون مذ بمعنى في ومثاله:

- ما رأيته مذ يومنا.
أي في يومنا.
- 5- حرف (منذ) فيجوز استعماله اسما في موردين:
الأول: إذا وقع بعدها الاسم مرفوعا, ومثاله:
- ما رأيته منذ يوم الجمعة.
منذ مبتدأ خبره يوم. او ان تكون مذ خبرا مقدما لما بعدها.
والثاني: إذا وقع بعدها فعل, ومثاله:
- جئت منذ دعا.
منذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت.
وأما إذا وقع ما بعد مذ اسم مجرور فهنا تفصيل:
الأول: إن كان المجرور ماضيا فهنا تكون منذ بمعنى من ومثاله:
- ما رأيته منذ يوم الجمعة.
أي من يوم الجمعة.
والثاني: إن كان المجرور حاضرا فهنا تكون منذ بمعنى في ومثاله:
- ما رأيته منذ يومنا.
أي في يومنا.
- الحكم الثاني: (ما) الزائدة, وفيه يجوز استعمال (ما) الزائدة في بعض حروف الجر, وفيها نوعان:
النوع الأول: ان لا تكون (ما) كافة عن عمل حروف الجر فيما اذا دخلت على أحد حروف ثلاثة:
1- من, ومثاله:
- قوله تعالى: (مَّا خَطِيئَتُهُمْ أُغْرِقُوا) ³⁵.
(خَطِيئَتُهُمْ) اسم مجرور بمن.
2- عن, ومثاله:
- قوله تعالى (عَمَّا قَلِيلٍ لِّيُصْبِحَنَّ نَادِمِينَ) ³⁶.
(قَلِيلٍ) اسم مجرور بعن.
3- الباء, ومثاله:

³⁵ نوح 26.

³⁶ المؤمنون 40.

– قوله تعالى: (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ) ³⁷.

(رَحْمَةٍ) اسم مجرور بالباء.

النوع الثاني: ان تكون (ما) كافة عن عمل حروف الجر فيما إذا دخلت على حرفين:

1- الكاف, ومثاله:

– فإن الحمر من شر المطايا ... كما الحبطان شر بني تميم

(كما) كافة ومكفوفة والحبطان مبتدأ.

2- رب, ومثاله:

ربما الجامل المؤبل فيهم ... وعناجيج بينهن المهار

(ربما) كافة ومكفوفة والجامل مبتدأ.

وقد تزداد (ما) بعد الكاف ورب ولكن لا تكفهما عن العمل, ومثاله:

– ماوى لا ربما غارة ... شعواء كاللدعة بالميسم

غارة اسم مجرور برب.

– وننصر مولانا ونعلم أنه ... كما الناس مجرم عليه وجارم

فهنا الناس اسم مجرور بالكاف.

الفصل الثاني

المجرورات بالإضافة

تقدم في المرحلة السابقة تعريف وأقسام المجرورات بالإضافة وهنا نتناول أحكامها ومنها أحكام أربعة:

الحكم الأول: إذا أريد إضافة اسم إلى اسم آخر فقد تقدم حكم وجوب جر المضاف إليه وهنا حكم آخر وهو وجوب حذف ما في المضاف من نون تلي الإعراب, وهي نون التثنية أو نون الجمع أو نون الملحق بالثنى أو نون الجمع أو نون الملحق بجمع المذكر السالم أو التنوين. وأمثلة ذلك:

– هذان غلاما زيد.

غلاما خبر مرفوع بالألف لكونه مثنى وحذفت نونه للإضافة, وزيد مضاف إليه مجرور.

- هؤلاء بنو زيد.

بنو خير مرفوع بالواو لكونه ملحق بجمع المذكر السالم وحذفت نونه للإضافة, وزيد مضاف إليه مجرور.

- هذا صاحب زيد.

فهنا صاحب خبر حذفت تنوينه للإضافة, وزيد مضاف إليه مجرور

ثم انه اختلف في الجار للمضاف إليه على قولين:

الأول: مجرور بالمضاف.

والثاني: حرف جر مقدر وهو (اللام, من, في) بحسب أقسام الإضافة المتقدمة في المرحلة السابقة,

وهنا يمكن تقسيم الإضافة باعتبار اللفظ والمعنى الى قسمين:

القسم الأول: الإضافة اللفظية غير المحضة: وهي ان يكون المضاف وصفا عاملا لعمل فعله, وأمثلة ذلك:

- هذا ضارب زيد الآن.

ضارب اسم الفاعل مضاف الى زيد.

- هذا مضروب الأب.

مضروب اسم مفعول مضاف الى الأب.

- هذا مروع القلب.

مروع اسم مفعول مضاف الى القلب.

- هذا عظيم الأمل.

عظيم صفة مشبهة مضافة الى الأمل.

- هذا قليل الحيل.

قليل صفة مشبهة مضاف الى الحيل.

وهذا القسم إنما سميت الإضافة لفظية وغير محضة لكون الإضافة فيه راجعة لتخفيف اللفظ وعلى

تقدير الانفصال فلا تفيد الإضافة تخصيصا ولا تعريفا ولذلك تدخل رب عليه وإن كان مضافا

لمعرفة وتوصف به النكرة. ومثاله:

- قوله تعالى (هَدِيًّا بِالْغِ الْكُفْبَةِ)³⁸.

بالغ مضاف مسبوق بوصف نكرة.

القسم الثاني: الاضافة المعنوية المحضة: وهي أن يكون المضاف غير وصف أو وصفا غير عامل، وأمثلة ذلك:

- عجبت من ضرب زيد.

ضرب مصدر مضاف الى زيد.

- هذا ضارب زيد أمس.

ضارب اسم فاعل مضاف الى زيد.

وفي هذا القسم إنما سميت الاضافة معنوية ومحضة لكون الاضافة فيه تفيد التخصيص والتعريف وخالصة من نية الانفصال بخلاف الاضافة اللفظية وير المحضة، وإنما جيء بالاضافة من اجل تخفيف اللفظ.

الحكم الثاني: دخول الألف واللام على المضاف فيه تفصيل بين أمرين:

الأمر الأول: الاضافة المعنوية المحضة فلا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة، فلا تقول:

- هذا الغلام رجل.

فتحصل منافاة بين الاضافة المقتضية للتعريف والألف واللام المقتضية للتعريف أيضا فيجتمع على الاسم الواحد معرفان فلا يجمع بينهما.

الأمر الثاني: الاضافة اللفظية غير محضة فمقتضى القياس عدم جواز دخول الألف واللام على المضاف باعتبار لزوم التنافي المتقدم ولكن لما كانت الإضافة على فيه نية الانفصال فهنا جاز دخول الألف واللام على المضاف بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه أو على ما أضيف إليه المضاف إليه، ومثاله:

- الجعد الشعر.

(الجعد) مضاف الى المضاف اليه (الشعر).

- الضارب الرجل.

(الضارب) مضاف الى المضاف اليه (الرجل).

- زيد الضارب رأس الجاني.

(الضارب) مضاف الى ما أضيف إليه المضاف إليه (الجاني).

فإن لم تدخل الألف واللام على المضاف إليه ولا على ما أضيف إليه المضاف إليه فهنا تفصيل:

1- إذا كان المضاف غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة لمذكر فهنا امتنع دخول الألف واللام على المضاف فلا تقول:

- هذا الضارب رجل.
 - هذا الضارب زيد.
 - هذا الضارب رأس جان.
 - الضوارب الرجل.
 - الضراب الرجل.
 - غلام الرجل.
 - الضاربات الرجل.
 - الضاربات غلام الرجل.
- 2- إن كان المضاف مثنى أو مجموعا جمع سلامة لمذكر فهنا كفى وجود الألف واللام في المضاف ولم يشترط وجود الألف واللام في المضاف إليه, ومثاله:
- هذان الضاربا زيد.
 - هؤلاء الضاربوا زيد.
- الحكم الثالث: التغاير بين المتضايفين, وفيه ان المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف اليه فلا بد من التغاير بينهما باعتبار عدم تخصص أو تعرف الشيء بنفسه, فلا تحصل الاضافة بين المترادفين او بين الموصوف وصفته فلا يقال:
- قمح بر.
 - رجل قائم.
- واما اذا ورد ظاهرا حصول اضافة الشيء الى نفسه كالمترادفين او الموصوف وصفته فهنا لابد من تأويل هذا الظاهر, ومثاله:
- جاءني سعيد كرز.
- فالمقصود من سعيد هو مسمى الاسم بينما المقصود من كرز نفس الاسم فيكون التقدير: جاءني مسمى كرز.
- موعدا يوم الخميس.
- فالمقصود من يوم هو مسمى الاسم بينما المقصود الخميس نفس الاسم فيكون التقدير: موعدا مسمى الخميس.
- حبة الحمقاء.

فالأصل (حبة البقلة الحمقاء) فالحمقاء صفة للبقلة وليس للحبة ثم حذف المضاف إليه (البقلة) وأقيمت صفته مقامه فصار (حبة الحمقاء), فلم يضاف الموصوف إلى صفته بل اضيف الموصوف إلى صفة غيره.

- صلاة الأولى.

فالأصل (صلاة الساعة الأولى) فالأولى صفة للساعة وليس للصلاة ثم حذف المضاف إليه (الساعة) وأقيمت صفته مقامه فصار (صلاة الأولى) فلم يضاف الموصوف إلى صفته بل اضيف الموصوف إلى صفة غيره.

الحكم الرابع: التذكير والتأنيث, وفيه ان المضاف المذكور قد يكتسب من المضاف إليه المؤنث التأنيث بشرط أن يكون المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه ويفهم منه ذلك المعنى, واما إن لم يصلح المضاف للحذف والاستغناء بالمضاف إليه عنه فهذا لم يجز التأنيث, وأمثلة ذلك:

- قطعت بعض أصابعه.

فيصح تأنيث (بعض) بسبب إضافته إلى (أصابع) بسبب صحة الاستغناء عن (بعض) —(أصابع) فتقول: (قطعت أصابعه).

- مشين كما اهتزت رماح تسفهمت ... أعاليها مر الرياح النواسم

فيصح تأنيث (مر) بسبب إضافته إلى (الرياح) بسبب صحة الاستغناء عن (مر) —(الرياح) فتقول: (تسفهمت الرياح).

- خرجت غلام هند.

فلا يصح التأنيث إذ لا يقال: (خرجت هند) ويفهم منه خروج غلام هند.

ولكن ربما كان المضاف مؤنثا فاكسب التذكير من المذكور المضاف إليه بالشرط المتقدم من صلاحية المضاف صالحا للحذف وإقامة المضاف إليه مقامه, ومثاله:

- قوله تعالى (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)³⁹.

رحمة مؤنث واكتسبت التذكير بإضافتها إلى لفظ الجلالة.

الباب الخامس

التوابع

وفيه فصول خمسة:

الأول: النعت.

الثاني: عطف البيان.

الثالث: عطف النسق.

الرابع: التوكيد.

الخامس: البدل.

الفصل الأول

النعت

تقدم في المرحلة السابقة تعريف النعت وهنا نتناول أحكامه ومنها أحكام خمسة:

الحكم الأول: مطابقة النعت للمنعوت في الإعراب والتعريف والتنكير، فيجب في النعت أن يتبع

المنعوت في اعرابه وتعريفه وتنكيره فتترتب أحكام ثلاثة:

1- لا يجوز أن تنعت النكرة إلا بنكرة مثلها كقولك:

- امرر بقوم كرما.

(كرما) نعت مطابق لـ (كرما) في التنكير.

2- لا يجوز أن تنعت النكرة بمعرفة، وذلك لئلا يلزم مخالفة الغرض المقصود بالنسبة وهو المنعوت،

فان النعت انما يجيء لتكميل المنعوت، فمتى كان النعت معرفة عيّن مسمى المنعوت وزال ما قصد

في المنعوت من الابهام والشيوع.

3- لا يجوز ان تنعت المعرفة بنكرة، وذلك صونا للمعرفة من توهم طرئان التنكير على المعرفة الا

اذا كان التعريف بلام الجنس فان المعرف بلام الجنس يسبب قرب مسافة المعرف بلام الجنس من

التنكير فيجوز نعت النكرة بالنكرة المخصوصة، نحو:

- قوله تعالى: (وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ) ⁴⁰.

جملة (نسلخ) نعت لـ (الليل).

- ما ينبغي للرجل مثلك.

(مثلك) نعت لـ(الرجل).

- خير منك أن يفعل كذا.

(خير) نعت لـ(أن يفعل).

الحكم الثاني: مطابقة النعت للمنعوت في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث في موردين:

1- ان كان النعت جارياً ما هو له ورافعاً ضمير المنعوت. ومثاله:

- مررت برجلين حسنين.

- مررت بامرأة حسنة.

- مررت برجلين حسناً.

- مررت بامرأة حسنت.

2- ان كان النعت جارياً على ما هو لشيء من سببه ولم يرفع السبي. ومثاله:

- مررت بامرأة حسنة الوجه.

- مررت برجال حسان الوجوه.

وأما ان كان النعت جارياً على ما هو لشيء من سببه ورفع السبي فهنا كان النعت بحسبه في

التذكير والتأنيث كما في الفعل. ومثاله:

- مررت برجال حسنة وجوههم.

- مررت بامرأة حسن وجهها.

- مررت بنساء حسنت وجوههم.

- مررت بامرأة حسن وجهها.

الحكم الثالث: النعت بالمفرد، فيجوز ان ينعت بأمر ثلاث:

1- ما كان صفة وهو ما دل على حدث وصاحب الحدث نحو:

- ضارب. نحو: مررت برجل ضارب.

- مضروب. نحو: مررت برجل مضروب.

2- أن ينعت باسم مضمن معنى الصفة من حيث الوضع نحو:

- اسم الإشارة. نحو: مررت برجل هذا.

- ذو بمعنى صاحب. نحو: مررت برجل ذي مال.

- ذو بمعنى الذي. نحو: مررت برجل ذو قام.

- أسماء النسب. نحو: مررت بزيد الهاشمي.

3- أن ينعت باسم مضمن معنى الصفة من حيث الاستعمال نحو:

- مررت بقاع عرفج كله.

أي خشن.

الحكم الرابع: النعت بالجملة، فتقع الجملة موقع المفرد نعتا كما تقع الجملة موقع النعت خبرا إلا أنه بسبب تأول الجملة بالمفرد النكرة فلا يكون المنعوت بالجملة إلا نكرة أو ما في معنى النكرة. فيجب في الجملة المنعوت بالجملة من ضمير يربط الجملة بالمنعوت من أجل أن يحصل بالجملة تخصيص المنعوت. نحو:

- مررت برجل أبوه كريم.

جملة (أبوه كريم) نعت لـ(رجل) والهاء في (أبوه) ضمير رابط.

- عرفت امرأة يبهر حسنها.

جملة (يبهر حسنها) نعت لـ(امرأة) والهاء في (حسنها) ضمير رابط.

الحكم الخامس: النعت بالمصدر، فيجوز أن ينعت بالمصدر كثيرا على تأويل المصدر بالمشتق نحو:

- رجل عدل.

- رجل رضى.

ويلتزم النحاة في المصدر الأفراد والتذكير فيقولون:

- امرأة رضى.

- رجلان رضى.

- رجال رضى.

كأن النحاة قصدوا بذلك التنبيه على أن أصل المصدر:

- رجل ذو رضى.

- امرأة ذات رضى.

- رجلان ذوا رضى.

- رجال ذووا رضى.

فلما حذف النحاة المضاف (ذو، ذات، ذوا، ذووا) تركوا المضاف إليه (رضى) على ما كان عليه من الأفراد والتذكير.

الفصل الثاني

عطف البيان

تقدم في المرحلة السابقة تعريف عطف البيان وفي المقام نتعرض الى لحكم مطابقة عطف البيان لمتبوعه فإن المقصود بهذا العطف هو تكميل المعطوف عليه قصد النعت فيستتبع عطف البيان لزوم مطابقة عطف البيان المتبوع في التعريف والتذكير والإفراد والتنثية والجمع والتذكير والتأنيث, كما يستتبع النعت مطابقتها المتبوع في هذه المذكورات.

ولكن منع بعض النحويين أن يكون عطف البيان نكرة تابعا لنكرة وإنما يختص عطف البيان بالمعرفة.

يرد عليه: ان النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح بالجامد نحو:

– قوله تعالى: (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ) ⁴¹.

(زيتونة) عطف بيان لـ(شجرة) وهما نكرتان.

الفصل الثالث

عطف النسق

تقدم في المرحلة السابقة تعريف عطف النسق وتعداد حروفه وفي المقام نتناول أحكامه ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: يجوز حذف المعطوف المتبوع في باب العطف لان التابع مع العاطف يدل عليه مثل ذلك. تقول:

– وبك واهلا سهلا.

لمن قال مرحبا واهلا.

فحذف (مرحبا) وعطف عليه (اهلا وسهلا).

– قوله تعالى: (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ افْتَدَى بِهِ) ⁴².

المعنى والله أعلم: لو ملكه ولو افتدى به.

– قوله تعالى: (وَلْتَصْنَعْ عَلَى عَيْنِي) ⁴³.

أي لترحم ولتصنع.

⁴¹ النور 35.

⁴² آل عمران 91.

⁴³ طه 39.

الحكم الثاني: يجوز عطف الفعل على الفعل حتى وإن اختلف الفعلان في اللفظ. نحو:

- قوله تعالى: (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا)⁴⁴.

(يجعل) عطف على (تجري).

- قوله تعالى: (يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ)⁴⁵.

(أوردهم) عطف على (يقدم).

الحكم الثالث: يجوز عطف الفعل على الاسم المشبه بالفعل الذي يعمل عمل الفعل، ومثاله:

- قوله تعالى: (أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)⁴⁶.

(يقبضن) عطف على (صافات).

- قوله تعالى: (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)⁴⁷.

(أقرضوا) عطف على (المصدقين).

- قوله تعالى: (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا)⁴⁸.

(أثرن) عطف على (المغيرات).

وكذلك يصح أن يعطف الاسم المشبه بالفعل الذي يعمل عمل الفعل على الفعل بسبب تقارب المعنى نحو:

- قوله تعالى: (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ * وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ).

(مخرج) عطف على (يخرج).

الفصل الرابع

التوكيد

⁴⁴ الفرقان 10.

⁴⁵ هود 98.

⁴⁶ الملك 19.

⁴⁷ الحديد 18.

⁴⁸ العاديات 3-4.

تقدم في المرحلة السابقة تعريف التوكيد وأقسامه وهنا نذكر أحكام خصوص التوكيد اللفظي ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: ينقسم التوكيد اللفظي الى قسمين:

القسم الأول: توكيد الجملة، وكثيرا ما تقترن الجملة المؤكدة بعاطف نحو:

- قوله تعالى: (وَمَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ * ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ) ⁴⁹.

- قوله تعالى: (أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى * ثُمَّ أَوَّلَى لَكَ فَأَوَّلَى) ⁵⁰.

القسم الثاني: التوكيد بالمفرد، وفيه أنواع ثلاثة:

الأول: التوكيد بالاسم. نحو:

- قوله تعالى: (كَأَلَا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا) ⁵¹.

الثاني: التوكيد بالفعل، وفيه أمران:

الأول: الفعل مع الفاعل سواء كان الفاعل ظاهراً أم كان الفاعل مضمراً نحو:

- زيد قام زيد.

- قام أخواك قاما.

- قم قم الى زيد.

والثاني: الفعل خالياً عن الفاعل.

وقد اجتمع هذان الأمران في نحو:

- قول الشاعر: فأين الى أين النجاء ببغلي * أتاك أتاك اللاحقوك احبس احبس

فهنا (اتاك اناك اللاحقون) الفعل مع الفاعل (اللاحقون). (احبس احبس) الفعل خال من الفاعل.

الثالث: التوكيد بالحرف فيه تفصيل:

1- اذا كان الحرف جوابياً، كما في مثل: (نعم، لا) فيجوز ان تؤكد هذه الحروف باعادة اللفظ من

غير اتصال اللفظ بشيء آخر نحو:

- قولك لمن قال: أتفعل كذا؟ نعم نعم. او: لا لا.

2- اذا كان الحرف غير جوابي فلا يجوز أن يؤكد ألا ومع المؤكد مثل الذي مع المؤكد او مرادف

المؤكد كقولك:

- إن زيدا إن زيدا فاضل.

⁴⁹ الانفطار 17-18.

⁵⁰ القيامة 23-24.

⁵¹ الفجر 21.

- في الدار في الدار زيد.

فان شئت قلت:

- ان زيدا انه فاضل.

- في الدار فيها زيد.

فتعمل الحرف المؤكد بضمير ما اتصل بالمؤكد لان الحرف بمعنى الضمير.

الحكم الثاني: لا يجوز ان يؤكد الضمير المتصل بإعادة الضمير المتصل مجردا, وذلك لان ذلك العود

يخرج الضمير المتصل عن حيز الاتصال الى حيز الانفصال, بل يؤتى بالضمير المتصل معمودا

ومعتمداً بمثل ما اتصل به. كقولك:

- عجبت منك منك.

- مررت بك بك.

الحكم الثالث: يجوز أن يؤكد بضمير الرفع المنفصل الضمير المستتر نحو:

- قوله تعالى: (اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)⁵².

فهنا التقدير: اسكن أنت أنت.

ويجوز التوكيد بالضمير المتصل المرفوع او المنصوب او المجرور. نحو:

- فعلت أنت.

- رأيتني أنا.

- مررت به هو.

الفصل الخامس

البدل

تقدم في المرحلة السابقة تعريف التوكيد وأقسامه وهنا نذكر أحكامه ومنها حكمان:

الحكم الأول: يجوز أن تبدل المعرفة من النكرة نحو:

⁵² البقرة 35.

- قوله تعالى: (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ) ⁵³.

(صراط الله) بدل من (صراط مستقيم).

ويجوز أن تبدل النكرة من النكرة نحو:

- قوله تعالى: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا * حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا) ⁵⁴.

(حدائق) بدل من (مفازا).

ويجوز أن تبدل النكرة من المعرفة نحو:

- قوله تعالى: (لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ) ⁵⁵.

(ناصية) بدل من (الناصية).

ويجوز أن تبدل المعرفة من المعرفة نحو:

- قوله تعالى: (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ) ⁵⁶.

(صراط الذين) بدل من (الصراط المستقيم).

ويجوز أن يبدل المضممر من المظهر نحو:

- رأيت زيدا إياه.

(إياه) بدل من (زيذا).

ويجوز أن يبدل المظهر من المضممر لكن في ذلك تفصيل:

1- اذا كان الضمير ضمير الغائب فيجوز ان يبدل منه كما يبدل من الظاهر تقول:

- ضربته زيدا.

(زيذا) بدل من الهاء في (ضربته).

2- اذا كان الضمير ضمير المتكلم وضمير المخاطب فلا يجوز أن يبدل منه بدل كل الا اذا افاد

البدل فائدة التوكيد من الاحاطة والشمول كقولهم:

- جئتم كبيركم وصغيركم.

(كبيركم) بدل من الضمير التاء في (جئتم).

ويصح ابدال ضمير المتكلم وضمير المخاطب. نحو:

⁵³ الشورى 52-53.

⁵⁴ النبأ 31-32.

⁵⁵ العلق 15-16.

⁵⁶ الفاتحة 6-7.

- قوله تعالى: (لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ) ⁵⁷.

(دار) بدل من الهاء في (فيها).

الحكم الثاني: يشترط في صحة الابدال من اسم الاستفهام أن يقتزن المبدل بالهمزة كقولك:

- من ذا أسعيد أم علي.

- كم مالك أعشرون ام ثلاثون.

- كيف أصبحت أفرحا ام ترحا.

- متى سفرك أغدا أم بعد غد.

الباب السادس

الأسماء العاملة عمل الفعل

وفيه فصول أربعة:

الفصل الأول: المصدر.

الفصل الثاني: اسم الفاعل.

الفصل الثالث: اسم المفعول.

الفصل الرابع: الصفة المشبهة.

الفصل الأول

المصدر

ينقسم المصدر الى أقسام ثلاثة:

الأول: المصدر المضاف: وهو أن يكون المصدر مضافاً لما بعده. نحو:

- قوله سبحانه: (وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ).

الثاني: المصدر المنون: وهو أن يكون المصدر منوناً أي يلحق آخره تنوين. نحو:

- قوله سبحانه: (أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ).

الثالث: المصدر المحلى بأل: وهو أن يكون المصدر محلى بحرف التعريف أل. نحو:

- (ضعيف النكاية أعداءه).

ويشترط في عمل المصدر شروط ثمانية:

الأول: أن يصح أن يحل محله (أن والفعل، أو (ما والفعل، تقول:

- يسرني ضربك المسى.

(ضرب) فاعل (يسرُّ) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلِ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف)، ونصب

المفعول (المسى)، ويمكن أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل) فتقول :

- يسرني أن تضرب المسى.

- يسرني ما تضرب المسى.

الثاني: ألا يكون المصدر مصغراً، فلا يصح قولك:

- أَكَيْلُكَ الطعام نافع.

فيكون المعنى: أكلك الطعام.

الثالث: ألا يكون المصدر ضميراً. فلا يصح قولك:

- إكرامي الضيف مرغوب وهو جاراً أشد.

فيكون المعنى: وإكرامي جاراً أشد.

الرابع: ألا يكون المصدر محدوداً بمعنى أن يكون مختوماً بالتاء الدالة على المرة الواحدة, فإن كانت التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة جاز أن يعمل المصدر. تقول:

– ساءني ضربتك زيداً.

فلا يصح ذلك لأن (ضربة) مصدر محدود مختوم بتاء زائدة دالة على المرة الواحدة.

–إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.

فيصح ذلك لأن التاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة.

الخامس: ألا يكون المصدر متبوعاً بتابع كالنعت والبدل غيرهما قبل تمام عمله. فلا يصح قولك:

–أعجبني إكرامك المخلصُ زيداً.

لأن (الطيب) صفة للمصدر (إكرام) وهو لم يستكمل عمله بنصب مفعوله (زيداً) .

السادس: ألا يكون المصدر محذوفاً، لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.

السابع: ألا يكون مفصولاً عن معموله بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر كالجار والمجرور والظرف وغيرهما. تقول:

إني قادر على إلقاء في المسجد خطبةً نافعة.

فيكون المعنى: إني قادر على إلقاء خطبةً نافعة في المسجد.

الثامن: أن لا يتأخر عن معموله، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً فيجوز تأخره عنه لجواز التوسع فيهما دون غيرهما. وأمثلة ذلك تقول:

– ساءني زيداً ضربك.

فلا يصح ذلك لأن الأصل: ساءني ضربك زيداً.

–بلغ زيد مع خالد السعي.

فيصح ذلك لأن الأصل: بلغ زيد السعي مع خالد.

الفصل الثاني

اسم الفاعل

يشترط في عمل اسم الفاعل مراعاة حالتين:

الأولى : أن يكون اسم الفاعل مقترناً بـ (أل)، وفيه أنه يعمل بلا شرط، نحو :

- الضارب لصاً ممدوحٌ.

(الضارب) مبتدأ مرفوع بالضمّة، وفاعله مستتر تقديره هو. (لصاً) مفعول به لاسم الفاعل منصوب بالفتحة. (ممدوح) خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

الثانية : أن يكون مجرداً من (أل)، وفيه أنه يعمل بشرطين:

الشرط الأول: أن يكون للحال أو الاستقبال. فإن كان اسم الفاعل مفيداً للمضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول :

- زيد كاتبٌ واجبه أمس.

بنصب (واجهه) بل يجب فيه الإضافة فتقول :

- زيد كاتبٌ واجبه أمس.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله - وإن كان ماضياً - محتجاً بقوله تعالى :

- {وَكَلَّبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعِيهِ} ⁵⁸.

(باسط) بمعنى الماضي.

⁵⁸ سورة الكهف، آية : 18.

وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية. ومعنى ذلك : أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها . وعليه لا يكون (باسطاً) ماضياً، وإنما هو حاضر . والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد .

الشرط الثاني: أن يعتمد اسم الفاعل على أحد أمور أربعة:

1-النفي، نحو: قول الشاعر: خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتُمَا * إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ

(أنتما) فاعل بواف لاعتماده على النفي..

2- استفهام، نحو: قول الشاعر: أَقَاطِنُ قَوْمٌ سَلَمَى أَمْ نَوَوَا طَعَنًا * اَنْ يَطْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا

(قوم) فاعل بقاطن لاعتماده على الاستفهام.

3- مبتدأ، نحو: قوله تعالى: { إِنَّ اللَّهَ بِأَلْعِ أَمْرِهِ }⁵⁹.

(أمره) مفعول ببالغ لاعتماده على مخبر عنه..

4- موصوف، نحو: مررت برجل ضارب زيداً.

(زيداً) مفعول بضارب لاعتماده موصوف.

ثم إن اسم الفاعل إن لم يعتمد على ما تقدم لم يعمل ولكن خالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو هُبِّ فَلَا تَكُ مَلْعِيًا * مَقَالَةٌ هُبِّي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ

(خبير) مبتدأ مرفوع بالضممة. (بنو) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

⁵⁹ سورة الطلاق، آية : 3.

ولكن يرد على الأخفش في هذا البيت أنه يجوز حمله على التقديم والتأخير، يجعل الوصف وهو قوله (خبير) خبراً مقدماً. وقوله : (بنو هب) مبتدأ مؤخر. والأصل : بنو هب خبير. ولكن لما كان هذا الحمل يلزم عليه الإخبار بالمفرد عن الجمع قدره المصنف كظهير، والمعنى أن صيغة (فعيل) على وزن المصدر كالصهيل والنعيق. والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله سبحانه⁶⁰:

- {وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ}.

(الملائكة) مبتدأ. (ظهير) خبر المبتدأ. فأخبر عن الجمع بالمفرد لما تقدم.

الفصل الثالث

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المنى للمفعول فيرفع نائب فاعل. وشرط عمله كاسم الفاعل من حيث كونه محل بأل فيعمل مطلقاً وإلا فبشرطين.

- جاء المضروب عبده.

- زيد مضروب عبده.

فعبده نائب الفاعل في المثالين.

الفصل الرابع

الصفة المشبهة

وهي الاسم المشتق المشابه لاسم الفاعل. وسميت الصفة المشبهة باسم الفاعل بسبب وجود التشابه بينهما في وجوه مع افتراقها عنه بوجوه فهنا نحوان:

النحو الأول: وجوه التشابه منها ثلاثة:

1- أنهما يدلان على المعنى وصاحبه.

⁶⁰ سورة التحريم، آية : 4.

2- أنهما يعملان النصب وإن كان الأصل أن الصفة المشبهة لا تنصب لكونها مأخوذة من فعل لازم .

3- أنهما يقبلان الإفراد والتذكير والتثنية والجمع.

النحو الثاني: وجوه الافتراق ومنها ثلاثة:

- 1- أن الصفة المشبهة لا تؤخذ إلا من الفعل اللازم. بينما اسم الفاعل يصاغ من اللازم والمتعدي.
- 2- أن الصفة المشبهة تارة لا تجري على حركات وسكنات الفعل المضارع، وأخرى تجري. بينما اسم الفاعل لا يكون إلا جارياً على حركات وسكنات الفعل المضارع.
- 3- أن الصفة المشبهة موضوعة للزمن الحاضر الدائم، لأنها تفيد الثبوت والدوام. فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، أو الحاضر وحده. بينما اسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

ثم إن الصفة المشبهة لا تصاغ قياساً إلا من مصدر الفعل الماضي الثلاثي اللازم، فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، أي تساوي عدد الحروف المتحركة والسكون في كل منهما، وأن يكون ترتيب المتحرك والسكون فيهما متماثلاً. وصياغتها من الثلاثي على نوعين:

الأول: ما كان على وزن المضارع في الحركات والسكنات. تقول:

- زيد طاهر قلبه.

(طاهر) خبر مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فاعل. (قلبه) شبيه بالمفعول به للصفة المشبهة منصوب بالفتحة، والهاء مضاف إليه. (طاهر) يوازي (يَظْهَرُ) وهذا قليل في الصفة المشبهة.

- زيد ضامر بطنه.

(ضامر) خبر مرفوع بالضممة، والفاعل ضمير مستتر فاعل. (بطنه) شبيه بالمفعول به للصفة المشبهة منصوب بالفتحة، والهاء مضاف إليه. (ضامر) يوازي (يَضْمُرُ). وهذا قليل في الصفة المشبهة.

الثاني: ما لم يكن على وزن المضارع في الحركات والسكنات. تقول:

- زيد حسن رأيه.

- زيد ظريف شكله.

(حسن) لا يوازي (يَحْسُن). وهذا هو الكثير في الصفة المشبهة.

(ظريف) لا يوازي (يَظُرِف). وهذا هو الكثير في الصفة المشبهة.

الباب السابع

الأساليب

وفيه فصول ثلاثة:

الأول: التنازع.

الثاني: الاشتغال.

الثالث: المدح والذم.

الفصل الأول

التنازع

تقدم الكلام في المرحلة السابقة معنى التنازع وفي المقام نتناول احكامه فان القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا عملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم أن لهذا العامل المهمل أحكاماً، ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: أن يكون مطلوب العامل المهمل مرفوعاً يلزم ذكره، كالفاعل ونائبه، فيلزم الإضمار بمعنى الإتيان بالضمير مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول - كما هو رأي البصريين - أم كان المهمل هو الثاني - كما هو اختيار الكوفيين -، ولا يجوز ترك الإضمار في هذه الحالة، لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حذفت الفاعل، وكلاهما محظور. ومثلهما:

- يحسنان ويسيء ابنك.

(ابنك) فاعل (يسيء)، وفاعل (يحسن) الألف.

- يحسن ويسينان ابنك.

(ابنك) فاعل (يحسن)، وفاعل (يسيء) الألف.

الحكم الثاني: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به، لكن لا يصح حذفه، لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميراً لعدم مطابقة هذا الضمير لمرجعه، وهو الاسم الظاهر. ومثال ذلك:

- أظن ويظناني زيداً وخالداً أخوين.

(زيداً) مفعول به أول لأظن. (خالداً) معطوف عليه. (أخوين) مفعول به ثان لأظن، والياء: مفعول به أول ل(يظناني)، فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت:

- أظن ويظناني إياه زيداً وخالداً أخوين.

لكان (إياه) مطابقاً في الأفراد (للياء) التي هي المفعول الأول، على اعتبار أن أصلها المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو: (أخوين) لأنه مفرد، و (أخوين) مثنى، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه وهذا غير جائز. ولو أتيت بالضمير مثنى، فقلت:

- أظن ويظناني إياهما زيداً وخالداً أخوين.

حصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، الذي يحقق الغرض، ولا يوقع في الخطأ، فتقول:

- أظن ويظناني أخاً زيداً وخالداً أخوين.

فلا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع، لأن كلاً من العاملين عمل في اسم ظاهر.

الحكم الثالث: أن يكون مطلوب العامل المهمل غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

1- أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل، كمفعول ظن وأخواتها، لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر. فهنا إن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً، وإن كان الطالب هو الثاني أضمته متصلاً أو منفصلاً. وأمثلة ذلك:

- ظنني وظننت زيدا مخلصاً إياه.

(إياه) مفعول به ثاني لـ (ظن) الأولى، والياء مفعول به أول.

- ظننت وظنني زيدا مخلصاً.

(الياء) مفعول به أول، والهاء مفعول به ثانٍ جاء متصلاً.

- ظننت وظنني إياه زيدا مخلصاً.

(إياه) مفعول به ثاني جاء منفصلاً.

2- أن يكون غير المرفوع ليس عمدة في الأصل، كالمفعول به والجار والمجرور، فهنا إن كان الطالب للإضمار هو العامل الأول امتنع الإضمار ووجب الحذف، لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهو لا يجوز في مثل هذا الأسلوب. وإن كان الطالب للإضمار هو الثاني وجب الإتيان بالضمير، لأن الضمير وإن عاد متأخر لفظاً، لكنه متقدم رتبة، فليس فيه إضمار قبل الذكر، فلا يترتب عليه محذور، ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها. وأمثلة ذلك:

- أكرمت وأكرمني زيد.

- مررت ومر بي زيد.

- أكرمني وأكرمته زيد.

- مر بي ومررت به زيد.

الفصل الثاني

الاشتغال

تقدم الكلام في المرحلة السابقة معنى الاشتغال وفي المقام نتناول احكامه فإن للمشغول عنه وهو الاسم المتقدم أحكاماً ومنها أحكام ثلاثة:

الحكم الأول: وجوب النصب, يجب نصب المشغول عنه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي أدوات التحضيض والعرض والاستفهام غير الهمزة والشرط. فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف، ليقع الفعل بعدها، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ، لئلا تخرج هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل. وأمثلة ذلك:

-هلا المريضَ زرتَه.

-ألا الحديثَ حفظتَه.

-هل الحقَّ قلتَه؟.

-إن زيدا لقيتَه فسلم عليه.

الحكم الثاني: وجوب الرفع, يجب رفع المشغول عنه في موضعين:

1- أن يقع المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء، كـ (إذا الفجائية)، ولا يجوز نصبه بتقدير فعل، لأن إذا الفجائية لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً. ومثاله:

• خرجت فإذا الصف يملؤه الغبار.

(الصف) مبتدأ مرفوع بالضممة.

2- إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فيجب رفع المشغول عنه لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف. ومن هذه الأدوات:

-الشرط: زيد إن لقيتَه فأكرمه.

- الاستفهام: زيد هل أكرمته ؟.

- التحضيض: زيد هلا أكرمته.

- العرض: زيد ألا تكرمه.

- لام الابتداء: زيد لانا قد ضربته.

- كم الخبرية: زيدكم ضربته.

- الحروف الناسخة: زيد إني ضربته.

- الاسماء الموصولة: زيد الذي تضربه.

- الاسماء الموصوفة بالعامل المشغول: زيد رجل ضربته.

- بعض حروف النفي: زيد رجل ما ضربته.

الحكم الثالث: جواز رفع المشغول عنه ونصبه وترجيح النصب, يجوز رفع المشغول عنه ونصبه وترجيح النصب في مواضع ثلاثة:

1- إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب سواء دلّ على الطلب بذاته أم كان مقروناً بأداة الطلب أم كان بلفظ الخبر. فيترجح نصب المشغول عنه في هذه الأمثلة على رفعه، لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً، وهي طلبية، والإخبار بالجملة الطلبية - وإن كان جائزاً عند الجمهور - لكنه على خلاف الأصل، لكونها لا تحتل الصدق والكذب. وأمثلة ذلك:

- استاذك اعرف حقه.

- استاذك لا تهنه.

- ابن استاذي رحمه الله.

(استاذك) يجوز فيه الرفع ولكن النصب أرجح.

2- إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهمزة الاستفهام و(ما) النافية وغيرها، فيترجح النصب بفعل محذوف لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ووقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات - مع جوازه - قليل، لكثرة دخولها على الأفعال. وأمثلة ذلك:

- ما صديقاً أهنته.

- ما صديقٌ أهنته.

-أصديقاً احترمتَه ؟.

-أصديقٌ احترمتَه ؟.

(صديق) يجوز فيه الرفع ولكن النصب أرجح.

3- إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والمشغول عنه. فيترجح النصب بفعل محذوف وذلك لحصول المناسبة في عطف جملة فعلية على جملة فعلية. فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنه صار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفاً. إلا إذا وجد ما يرجح النصب كقولك: سافر والدك وأما عمك فأكرمه، وإنما ترجح النصب، لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب،. ومثاله:

-سافر ضيف والقادم استقبلته.

-سافر ضيف والقادم استقبلته.

(القادم) يجوز فيه الرفع ولكن النصب أرجح بتقدير فعل، أي: واستقبلت القادم.

- سافر ضيف والقادم فاستقبلته.

(القادم) يجوز فيه النصب ولكن الرفع أرجح.

- سافر والدك وأما عمك فأكرمه.

(القادم) يجوز فيه الرفع ولكن النصب أرجح.

الحكم الرابع: جواز الرفع والنصب على حد سواء، يجوز رفع ونصب المشغول عنه على حد سواء وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية؛ فإما أن تُعْطَفُ جملة اسمية على جملة اسمية، أي أن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله. وإما أن تعطف جملة فعلية على جملة فعلية، أي أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة. ومثاله:

-المطر نزل والنخل سقيناه.

-المطر نزل والنخل سقيناه.

(النخل) يجوز رفعه على أنه مبتدأ وما بعده خبر، أو نصبه بفعل محذوف.

الحكم الخامس: جواز الرفع والنصب وترجح الرفع، يجوز الرفع والنصب وترجح الرفع في المشغول عنه، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب النصب، ولا ما يرجحه، ولا ما يوجب الرفع، ولا ما يجوز الوجهين على السواء. ومثاله:

-العالمُ احترمته.

-العالمُ احترمته.

(العالم) يجوز نصبه ولكن رفعه أرجح.

الفصل الثالث

المدح والذم

للمخصوص بالمدح أو الذم نوعان:

النوع الأول: أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم اسماً ظاهراً مُعَرَّفاً بـأل، نحو:

- نعم الشهيد حسين.

أو اسماً مضافاً إلى ما اقترن بـأل، نحو:

-وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ.

- بئسَ مَثْوَى الْمُتَكَبِّرِينَ.

أو اسماً مضافاً الى اسم أضيف الى مقترن بـأل، نحو:

- نِعَمَ حَكِيمٌ شُعْرَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ زَهِيرٌ.

النوع الثاني: أن يكون المخصوص بالمدح أو الذم ضميراً مستتراً مُفسَّراً بنكرة منصوبة على التَّمييز،
نحو:

-نِعَمَ رَجُلًا مُوسَى.

والتمييز هنا مُحمَّول عن فاعلٍ مُقترنٍ بِ (أَلْ)، لذا يجوز تحويله إلى فاعل مقترن بها، فتقول:

- نعم الرجل موسى.

كما أن جملة المدح والذم حالات اعرابية ومنها:

الأولى: أن نعرب فعل المدح أو الذم مع فاعله جملة فعلية في محل رفع خبر مقدم، والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ مؤخر.

الثانية: أن نعرب فعل المدح أو الذم مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب، والمخصوص بالمدح أو الذم مبتدأ خبره محذوف.

الثالثة: أن نعرب فعل المدح أو الذم مع فاعله جملة فعلية لا محل لها من الاعراب، والمخصوص بالمدح أو الذم عطف بيان أو بدل كل من كل.

هذا كله فيما لو تأخر المخصوص بالمدح أو الذم على الجملة الفعلية وأما اذا تقدم، نحو:

- علي نعم الخليفة.

- معاوية بئس الخليفة.

فلمخصوص بالمدح أو الذم حالة إعرابية واحدة وهي أن يعرب مبتدأ وخبره الجملة الفعلية التي تليه.